الطبعة الثانية 2014

149

دراسات استراتيجية

محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي

تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا
السياق - الوقائع - آفاق المستقبل



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهـداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه

الامارات

تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا

السياق – الوقائع – آفاق المستقبل

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/ آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحْكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها المركز ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي إطار رسالة المركز تصدر "**دراسات استراتيجية**" وهي سلسلة علمية محكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا
السياق – الوقائع – آفاق المستقبل

محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي

العدد 149

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2009

الطبعة الثانية 2014

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــاديـة: ISBN 978-9948-14-230-0

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-231-7

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة توجهاً ملحوظاً نحو الديمقراطية الليبرالية تحدوه نشوة انتصار المعسكر الغربي على خصمه التاريخي الشرقي، وضغط دوله وصناديقها المالية على دول الجنوب للسير في هذا الركب. وبلغ التفاؤل بمُنَظِّرٍ مثل فرانسيس فوكوياما[1] حدَّ القول بـ"نهاية التاريخ" والتبشير بانتصار الديمقراطية الليبرالية وسيادتها العالم باعتبارها أرقى مراحل تطور الإنسانية.

وإذا كان تعثر عملية التحول الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، وتشوُّه النموذج الأمريكي نفسه بفعل حروب الإمبراطورية الخاسرة وأزماتها المالية، قد حدَّا من تفاؤل فوكوياما؛ فإن المنطقة العربية بقيت حتى الآن عصية على الاختراق الديمقراطي. ولذا، حفلت السنوات الماضية بالكثير من الدراسات حول إشكالية الديمقراطية في العالم العربي وما يعترض الانتقال إليها من عوائق. وقد يكون من الأجدى عملياً، في الواقع العربي الراهن، الحديث عن الديمقراطية في إطار قطري محدَّد حتى يمكن إعطاء تشخيص ملموس لأي محاولة في هذا الصدد، بعيداً عن التعميم غير المنتج علمياً.

ومن هذا المنطلق، تنصبّ هذه الدراسة على التجربة الأخيرة التي عرفتها موريتانيا بعد انقلاب الثالث من آب/ أغسطس 2005 لمعرفة ما لتلك التجربة وما عليها، دون الخوض في البعد النظري لإشكالية التحول الديمقراطي في العالم العربي، التي عالج آخرون[2] ما يعترضه من معوقات.

ونقصد بعبارة "تجربة التحول الديمقراطي" القيام بمحاولة إجرائية وممارسة عملية وسعي جاد، للانتقال من نظام سياسي تضعف فيه قوة القانون ومؤسساته أمام قوة المصالح الخاصة للأفراد المستبدين بالحكم، إلى نظام الكلمة العليا فيه للقانون ومؤسساته التي يحدد القانون نفسه وظائفها واختصاصاتها المتمايزة، بما يضمن تكافؤ الفرص بين كافة أفراد الشعب، ويحقق مستوى من التنمية البشرية والاقتصادية يسمح لأفراد المجتمع بنيل حقوقهم وأداء واجباتهم. ولا يعني وصف "التحول" بـ"الديمقراطي" أنه يؤدي مباشرة إلى الديمقراطية، وإنما يعني أنه سعي في الاتجاه الصحيح للوصول إليها ولو بعد تعثر وتلكؤ. فكل نظام سياسي هو صورة لمادة اجتماعية؛ أي تجسيد لنسق اجتماعي تعتمل فيه عوامل طبيعية وثقافية، اجتماعية وسياسية، تاريخية وبيئية، وتتصارع لتوجه صيرورته. وتكون هذه الملاحظة ضرورية أكثر إذا كان الحديث عن الديمقراطية، بوصفها نظاماً لسيادة المؤسسات القانونية، متعلقاً ببلد كموريتانيا، لم يعرف بعد مؤسسة القبيلة سوى مؤسسة الجيش، على علاتها.

ومن هذا التوضيح لعنوان الدراسة "التجربة" و"التحول" و"الديمقراطي"، ننطلق إلى:

1. تتبع خطى التحولات السياسية السابقة على التجربة الجارية في موريتانيا منذ آب/ أغسطس 2005، وكيف تضافرت تلك التحولات لتؤدي إليها.

2. فحص العوامل المتداخلة والفاعلة مباشرة في هذا التحول.

3. تتبع خطى التحول ذاته منذ آب/ أغسطس 2005 إلى آب/ أغسطس 2009؛ بماذا وعد وماذا حقق؟ وبماذا يعد في المستقبلين القريب والمتوسط؟

ونستقي مادة هذا التحليل من ثلاثة مصادر: الأول، بعض الدراسات عن ماضي البلد وتركيبته الاجتماعية إلى العقد السابع من القرن العشرين، والثاني، بعض الأحداث التي عاصرها الباحثان وكانا من شهودها، والثالث، استنتاجاتنا المستقاة من التحليلات التي قمنا بها بناءً على معطيات المصدرين السابقين. ذلك أن المصادر العلمية الموثقة عن العقود الأربعة الأخيرة شحيحة رغم كثرة المادة التي كتبت عن هذه الفترة، إلا أن أغلبها أو كلها مقالات سريعة منشورة على المواقع الإلكترونية، ويغلب عليها الطابع الإخباري؛ لذا فهي لا تقدم لقرائها آراء قابلة للمناقشة، وإنما انطباعات عامة. وقد أفادتنا كثيراً من هذه الزاوية، دون أن يصل الأمر إلى درجة اقتباس آراء يُحال إليها تنصيصاً.

وسنعتمد في قراءة هذه التجربة منهجاً تاريخياً يستنطق ماضي البلد السياسي وما عرف من منعرجات أساسية تركت بصماتها على واقع المجتمع وتطور نظامه السياسي، تبعاً للمحورين الكبيرين التاليين:

1. السلطة في المجتمع الموريتاني: من القبيلة إلى الدولة.

2. آفاق التحول الديمقراطي: التزاماته، وإنجازاته، ووعوده.

وإذا كنا لا ندعي أن التجربة الديمقراطية الموريتانية، غير المكتملة بطبيعتها، يمكن اعتبارها حالة مخبرية لعلاقة الديمقراطية بالثقافة العربية ونظمها السلطوية، فإن لها أهميتها الخاصة في التجارب الإصلاحية العربية المتعثرة الخجولة، وفي الحدِّ من سلامة الادعاء القائل بالتعارض بين الموروث الثقافي العربي الإسلامي وبين الديمقراطية كقيمة معيارية وثقافة سياسية وأسلوب في الحكم وإدارة المجتمع. علاوة على ذلك، تمثل موريتانيا حقلاً خصباً لدراسة إشكال علاقة الجيش بالسياسة على الساحة العربية ومدى قدرته على إحداث التحول الديمقراطي المنشود، ولو في "منكب برزخي"[3] يكاد لا يكون له تأثير في مسار التطور الديمقراطي العربي العام.

السلطة في المجتمع الموريتاني: من القبيلة إلى الدولة

أولاً: المجتمع الموريتاني وهيمنة العامل الطبيعي

بلغ الإعمار البشري لما يعرف اليوم بموريتانيا أوجه قبل 3000 سنة قبل يومنا هذا؛ فقد أصبح الإنسان منذ ذلك التاريخ مندمجاً في توازن بيئي لم ينفصم إلا مع بداية القرن العشرين. وفي تلك الفترة ظهر في هذا البلد نمط الحياة البدوي الطاغي، حيث تراجع المزارعون نحو الجنوب، وأقلع المنمون (أصحاب المواشي) عن عادة الاستقرار وأصبحوا يتبعون قطعانهم من مرعى إلى آخر، منذ أن تحولت الصحراء إلى أرض جرداء وعوَّض الجملُ الفرسَ فيها، وأصبحت ملكاً للبربر الحربيين وأصحاب القوافل.[4]

ومنذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي، على الأقل، أصبحت غالبية المجتمع الموريتاني تتكون من قبائل بدوية تعيش متنقلة بحثاً عن الماء والمرعى، وتصارع الطبيعة من أجل تحصيل لقمة العيش في محيط صحراوي شحيح الموارد في معظمه، إذا استثنينا الشريط الساحلي السوداني.

وإذا كانت هرمية البناء الاجتماعي سمة عامة لكل المجتمعات البشرية،[5] فإن لكل مجتمع هيكله الهرمي الخاص وطرق انقسامه الذاتية. وبالنسبة إلى المجتمع الموريتاني نجده ينقسم، بمختلف طوائفه العرقية على أساس وظيفي يحدد طابعه الفئوي وسلمه التراتبي البارز الذي كاد يجعل منه "مجتمع فئات مغلقة castes" على غرار المجتمع الهندي القديم،[6] إلى ثلاث فئات كبرى: تتربع فئة "العرب"[7] أو "السيبي"[8] ومن في معناهما،[9] على قمة الهرم الاجتماعي، وتحترف فن القتال وتحتكر العنف والسلطة السياسية في المنطقة منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر، ولا تقوم بدور إنتاجي في المجال الاقتصادي غالباً، وتتمثل وظيفتها الاجتماعية في توفير الأمن للفئات الأخرى الواقعة تحت حمايتها، أو تأمين الأجانب العابرين مجالها مقابل ضرائب وخدمات مختلفة.

وتنهض فئة "الزوايا" (الطلبة) أو "التوروبي"[10] ومن في معناهما، ذات الأصول الاجتماعية المختلفة، بالسلطتين الروحية الدينية والاقتصادية في هذا المجتمع. وهذه الفئة اتخذت من القيام على النشاط المعرفي عموماً والثقافة العربية الإسلامية خصوصاً وظيفة اجتماعية أساسية، كانت "المحضرة"[11] أداتها المثلى، فاضطلعت بمهام التعلم والتعليم والإفتاء والقضاء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[12]

ويشكل الأتباع، الـذين لا يحمـون أنفسهم "بركـاب ولا بكتـاب"،[13] قاعدة الهرم في هذا السلم الاجتماعي التقليدي. وينسحب مشمول "التابعية" على خمس مجموعات وظيفية مختلفة، رغم اشتراكها في قاعدة الهرم الاجتماعي تبعاً للتصور الأيديولوجي التقليدي لذلك المجتمع. وتعتبر هذه الفئة ركيـزة الإنتاج المادي في الاقتصاد الرعوي الموريتاني.

وهناك، على ما يبدو، تداخل كبير بين الواقع الفئوي في موريتانيا الأمس وبين ظاهرة السيبة[14] في هذا "المنكب البرزخي" وتولد الأيديولوجية التابعية من أحضانها. ونكاد نجزم بأن هذه التركيبة التـي أدركهـا الاستقلال عـام 1960، ومازالت بعض معالمها قائمة، تعود إلى ما قبل اقتسام القبائل صـاحبة الـشوكة منـاطق النفـوذ في الـبلاد منـذ أواخـر القـرن الحـادي عـشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وظهور ما سيعرف بالإمـارات "الأعرابيـة" أو "المتعاربـة". وقـد واكـب فـترات ضـعف هـذه الإمـارات وصراعاتهـا الانقسامية زيادة موجات السلب والنهـب، ولم يقـض عليهـا إلا الاسـتعمار الفرنسي بعد ثلاثين سنة من دخوله الفعلي البلاد.[15]

ثانياً: دخول العامل الثقافي إلى الحلبة، وزحف العوامل الخارجية

دخول الاستعمار

تردد الفرنسيون كثيراً في طريقة وجدوى إخضاع موريتانيا لاستعمارهم المباشر، قبل أن تجبرهم الاعتبارات الاستراتيجية عـلى التنـافس مـع إنجلـترا

وإسبانيا على إفريقيا وحل "القضية المغربية" لصالح فرنسا، على دعم وجودهم في المنطقة وتحمُّل تبعات بسط النفوذ على مجال يمثل "ثغراً" و"حلقة ربط" بين جناحي الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا والحيلولة دون الفصل بين أقدم مستعمرتين لهم فيها (السنغال والجزائر). ونتج عن هذا الاعتبار تحديد هدف الاحتلال في توفير الأمن للعبور الذي اقتضى، أولاً، انتهاج "سياسة دمج" Politique d'assimilation تمثلت في خفض منزلة أصحاب الشوكة الذين تُخشى صولتهم على أمن العبور، ورفع شأن الفئة ذات التأثير الروحي التي يرجى نفعها في تأليف قلوب العامة وتقبلها لسياسة الاستعمار. غير أن هذه السياسة عُدِّلت بسرعة، حيث تحولت إلى "سياسة تأنيس (ترويض)" Politique d'apprivoisement ترمي للحفاظ على بنية المجتمع التقليدي فيما يتعلق باستغلال نفوذ الزعامات الحربية والدينية للسيطرة على عامة الناس، وهذا ما أخذه الهيكل السياسي والإداري في الحسبان ابتداءً من عام 1907. [16]

غير أن الطابع الأمني لاستعمار البلاد، وطغيان نمط الحياة البدوي وطبيعة "اقتصاد القلة" التي تطبعه، وغياب الاستثمار وقلة الخدمات الاجتماعية من قِبل المستعمر الفرنسي- عملت على قطع الصلة بين المجتمع وبين السلطتين الإدارية والعسكرية، وبالتالي لم يحدث احتكاك يذكر بين هذا المجتمع وبين الحضارة الحديثة، ما أدى إلى ترسيخ العزلة التي كانت قائمة قبل الاستعمار واستفحلت إبانه، وظل المجتمع أسيرها حتى بعد الاستقلال. كل هذا نَمَّى روح الحذر والريبة من كل ما هو جديد، واعتباره قادماً من

"النصارى"، وبالتالي "ينافي الدين"، ومن ثم فمقاومته واجب ديني، وهذا ما ستعانيه دولة الاستقلال في بداية أمرها.

إرهاصات الاستقلال وقيام الدولة المركزية

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج فرنسا منهكة منها بقيادة الجبهة الوطنية إلى انتهاج سياسة جديدة تمثلت في نظام تمثيل الأقاليم المستعمَرة بنواب ينتخبون عنها في البرلمان الفرنسي؛ فتم تعيين الشاعر والرئيس من بعد ليوبولد سدار سينغور نائباً عن موريتانيا في 1945- 1946. وشهدت موريتانيا أول انتخابات تشريعية في تاريخها في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1946 لانتخاب نائب عن الأراضي الموريتانية. ورأت النور في تلك الانتخابات كتلتان متعارضتان هما: كتلة الإدارة الاستعمارية والزعامة التقليدية (العربية خاصة) الداعمة لترشح مدير الشؤون السياسية في موريتانيا الفرنسي إيفون رازاك Yvon Razac؛ والكتلة الاشتراكية الفرنسية SFIO المحلية، المؤلفة من المجموعة الزنجية الإفريقية (المدفوعة من قبل الوالي الاشتراكي الجديد بواريي Poirier) والنائبين السنغاليين لمين جي وسينغور، وكل من يعارضون لسبب أو آخر الاستعمار الفرنسي، وقد دعمت هذه الكتلة ترشح أحمدُّو ولد حرمه ولد ببانه.

وبالفعل نجح ولد حرمه وأصبح نائباً عن موريتانيا في البرلمان الفرنسي، فشكلت الزعامة التقليدية وداعموها من الفرنسيين أول حزب موريتاني لمعارضته، هو الاتحاد التقدمي الموريتاني عام 1947، وأنشأ ابن حرمة حزب

التفاهم عام 1950، ليدعمه في انتخابات السنة الموالية التي أخفق فيها أمام منافسه سيدي المختار انجاي، ثم أعادا الكرَّة عام 1956 ليخفق من جديد؛ وهذا ما جعله يهاجر إلى المغرب، ويبايع ملكه ويساند مطالبته بموريتانيا.[17]

وإذا كانت الأحزاب السياسية الموريتانية الأولى التي رأت النور (الاتحاد التقدمي، والتفاهم)، تعكس بالدرجة الأولى صراعاً بين الإدارة الاستعمارية و"القوى التقليدية" من جهة، وبين القوى التقدمية والديمقراطية من جهة أخرى، فإن التوجه الذي سيطغى على التشكيلات السياسية اللاحقة سيكون مسألة الهوية ببعديها العربي والإفريقي، فخلال الفترة 1955 – 1958، رأت النور أربعة أحزاب ذات طابع "عرقي" واضح؛ وهي رابطة الشباب الموريتاني (1955) ذات النزعة القومية العربية الواضحة من خطابها، والكتلة الديمقراطية في جورجول، واتحاد المنحدرين من النهر (1957) بخطابها المعارض "للهيمنة العربية"، وأخيراً حزب النهضة (1958) ذو التوجه القومي العربي الأكثر جلاء.[18]

وتلاحقت أحداث السياسة الاستعمارية في المنطقة، تحت ضغط حركات التحرر العالمية، وهيئة الأمم المتحدة، والقوى العظمى الجديدة التي تريد سلخ القوى الاستعمارية التقليدية من مستعمراتها في العالم؛ وأيضاً تحت ضغط الظروف السياسية الداخلية في فرنسا التي عصفت بالجمهورية الرابعة حتى أسقطتها وأعادت الجنرال شارل ديجول إلى الحكم وأسست الجمهورية الخامسة عام 1958.

وهكذا صدر "قانون دَفِّيرْ الإطاري" Loi-cadre ou loi Defferre عام 1956، الذي تولد عنه انتخاب جمعية إقليمية أنشأت أول حكومة محلية في موريتانيا عام 1957، انتُخِب المحامي الشاب المختار ولد داداه نائب رئيسها، فاستصدر من الحكومة الفرنسية في 24 تموز/ يوليو 1957 قراراً بنقل العاصمة من سانت لويس إلى نواكشوط ووضع حجرها الأساس في 5 آذار/ مارس 1958. كما وحَّدَ التشكيلات السياسية ضمن حزب تجمع واحد استعداداً لاستفتاء أيلول/ سبتمبر 1958 المعروف باستفتاء "نعم" أو "لا" لبقاء موريتانيا ضمن المجموعة الفرنسية الإفريقية؛ تلك المجموعة التي لم تعمر إلا سنة واحدة. فسعى هذا الحزب لصالح البقاء ضمن تلك المجموعة، وهو ما تم إلى حين، وعارض فيدرالية مالي ودعاتها المحليين. وتلا الاستفتاء إعلان الاستقلال الداخلي في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 وتحويل الجمعية الإقليمية إلى جمعية تأسيسية مداولة، ثم إعلان استقلال موريتانيا عام 1960 في إطار استقلال المستعمرات الفرنسية في ذلك العام.[19]

لكن المملكة المغربية معززة بالمعارضة الموريتانية الداعمة لها في مطالبتها بموريتانيا، سعت لفرض عزلة عربية على النظام الموريتاني الجديد، فجعلت أبواب جامعة الدول العربية توصد أمامه حتى عام 1973،[20] وهو ما دفع نواكشوط إلى تعزيز ارتباطها بالمجموعة الفرنسية أكثر، فوفرت فرنسا الحماية من الخارج، ووفر نفور المواطنين من فكرة الانضمام إلى المغرب الحماية من الداخل.

غير أن الظروف الدولية الساخنة بسبب هزيمة حزيران/ يونيو 1967، ومضاعفات نهاية عهد ديجول في فرنسا، ورجوع بعض الطلاب الموريتانيين الذين أوفدوا إلى الخارج إبان الاستقلال، خلقت كلها في الفترة 1967-1968 وضعاً سياسياً مضطرباً، تفاقم مع موجة الجفاف والتصحر التي ضربت البلاد ابتداء من عام 1969. وأدت برامج الخطة العاجلة لمكافحة الجفاف، وحضور بعض الهيئات والمنظمات الخيرية إلى المدن لتوزيع الأغذية على المنكوبين، إلى تدفق أمواج من سكان الأرياف على المدن بحيث إن مدينة نواكشوط التي كان يسكنها عام 1960 نحو ألفي نسمة وصل تعدادها في عام 1987 إلى نحو ستمائة ألف نسمة؛ أي حوالي ثلث سكان البلاد كلها حينها. كل هذا فاقم المسؤوليات على الدولة غير المؤهلة مادياً وتنظيمياً لاحتواء تلك الأوضاع. وجاءت حرب الصحراء في عام 1975 بمضاعفاتها المختلفة، وما واكبها من فوضى مالية وتنظيمية على المستوى المحلي، وتضخم عالمي، وتراكم للديون على كاهل الدولة الفقيرة، بحيث بدأت الحرب تقوض ثمار الإصلاحات التي تم القيام بها في الفترة 1972–1975. وعادت الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، وتقهقرت اليقظة الثقافية التي بدأت بشائرها في السبعينيات.

ثالثاً: ثنائية الطبيعي والثقافي: بين القبيلة والدولة

يتبين مما سبق أن قيام نظام الدولة في البلد ابتداءً من عام 1957، الذي توَّجه إعلان الاستقلال عام 1960، حدث يفصل حركة التطور السياسي في

البلاد إلى طورين متمايزين؛ طور يسيطر عليه العامل الطبيعي وتهيمن فيه القبيلة على بنية المجتمع، وطور يسعى العامل الثقافي فيه إلى السيطرة ليحل الدولة محل القبيلة.

ولئن بدا أن الطور الأول يضم مراحل مختلفة أبرزها عصر الإمارات، فإنه يمتاز بخصيصة غياب الدولة وسلطانها المركزي، حيث يتألف المجتمع من قبائل شتى تعيش متنقلة تصارع الطبيعة مثلما تصارع القبائل الأخرى التي تزاحمها على الماء والكلأ. وهذه القبائل في أسلوب معيشتها تعد نموذجاً بارزاً للنموذج البدوي الذي يسيطر فيه العامل الطبيعي على العامل الثقافي، على نحو ما وصف ابن خلدون[21] في الباب الثاني من مقدمته، وما تحدث عنه جاك بيرك J. Berque [22] في مقاربته للقبيلة في شمال إفريقيا، حين أعطى أهمية كبرى للعنصر الإيكولوجي في حياة القبيلة واعتبره حجر الزاوية في فهم بنيتها الاجتماعية وتحديد نشاطها الاقتصادي وطبيعة تقسيم العمل على مستواها.

وقد ظل نموذجا القبيلة والدولة يتصارعان، ولايزالان كذلك، في هذا البلد، منذ أن طرحت فكرة الدولة المركزية وأُسست أحزاب في فترات مختلفة. فهدف التنظيم السياسي ابتلاع القبيلة وتعويضها، لكن القبيلة التي ترسخت عبر الأجيال لها مناعتها وقدرتها على التكيف، وابتلاع كل جسم غريب. فكل التنظيمات التي قامت حتى الآن احتوتها القبيلة، ومازالت الدولة نفسها عرضة للاحتواء.

ولئن سعى الحكم المدني الذي ورث الاستعمار الفرنسي إلى خلخلة أسس البنية القبلية لصالح مركزية الدولة واتخذ أكثر من سبيل لذلك، إلا أنه لم يفلح في تقويض بناها ذات الجذور الضاربة في هذا المجتمع العشائري الذي لم يألف سلطة مركزية قبل ستينيات القرن العشرين. وشهدت الفترة العسكرية التي تلت الفترة المدنية (1978-2005) نصراً مؤزراً للبنية القبلية وملحقاتها الإثنية والجهوية والمحسوبية على نظام الدولة؛ فقد بشر أول حاكم عسكري بالعودة إلى موروث عهد الإمارات القبلية، في أول خطاب ألقاه بعد 10 تموز/ يوليو 1978،[23] وهو ما سيتضح فيما بعد أنه تم بطريقة ما.

أما العامل الثقافي فيمكن القول إن رجحان كفته فتح الباب لدخول موريتانيا إلى العصر الحديث، لكن ذلك بدأ بخطى وئيدة مع النصف الثاني من القرن العشرين، في حين أن الاتصال الفعلي للقاعدة الشعبية مع العصر الحديث لم يبدأ إلا في سبعينيات القرن الماضي، في ظروف عسيرة لم يصحبها أي تصور مسبق جاد، وإنما كانت قفزة على مراحل عبرتها أمم وشعوب أخرى عبر أجيال من التطور تراكمت على مدى عدة قرون. وزاد من ارتباك الوضع ما عرفته وتيرة التحول الاجتماعي من تسارع في العقود الأخيرة بفعل ثورة المعلومات المتدفقة في بلد منفتح على أفقين شاسعين: الصحراء الكبرى، والمحيط الأطلسي؛ فالأول يفتحه على إفريقيا السوداء جنوباً وإفريقيا العربية شمالاً. والثاني يفتحه على الغربين الأوربي والأمريكي.

من هنا، يمكن الجزم بأن البنية التحتية العتيقة للمجتمع البدوي القديم الخاضع للعامل الطبيعي قد تحطمت، وأن بنيته الفكرية الصلبة تعرضت لتحولات عميقة أفضت إلى قيام بنية فكرية حديثة بديلة، بعد التماهي بين البنيتين في العهد الاستثنائي.

رابعاً: من نظام الحزب الواحد إلى نظام العسكر

ألمحنا فيما تقدم إلى ظروف ولادة الدولة الموريتانية ولادة قيصرية من رحم السلطة الاستعمارية الفرنسية، في ظل تشتت أهواء أبناء البلد وتباين مواقفهم من المولود الجديد وقابليته للحياة والوقوف بمفرده على ساقيه؛ فالموروث التاريخي لأهل البلد في مجال السلطة وبناها وهياكلها الناظمة لا يشجع البتة الرهان على ميلاد دولة وطنية مستقلة سياسياً واقتصادياً وأمنياً عن مستعمر الأمس، وعن أهواء ومطامع الجيران في شمال الصحراء وجنوبها.

فقد ظل المجتمع الموريتاني، منذ أفول دولة المرابطين، يعيش حياة بداوة ظاعنة في محيط صحراوي شحيح الموارد، وينتظم في قبائل وعصبيات استعصت على الخضوع لسلطان مركزي، سواء في عهد الإمارات والمشيخات والإمامات الموريتانية أو في ظل السلطة الاستعمارية الفرنسية التي أدارت هذا الفضاء الفسيح عن بعد دون أن تقيم فيه أي بنية تحتية أو مرافق عمومية قابلة للاستغلال من قبل السلطة الوليدة. وتزامنت إرهاصات ميلاد الدولة الجديدة مع تنامي الأطماع الإقليمية في البلد وتبني بعض نخبه السياسية تلك الأطماع، سواء تعلق الأمر بالمطالب المغربية أو

بالداعين إلى الفيدرالية المالية. وأمام هذه الوضعية الصعبة داخلياً وخارجياً، راهن رواد الاستقلال على إقامة مشروع دولة-أمة توطد الوحدة الوطنية وتناهض النزعات الضيقة، قبلية كانت أو عرقية، وتبسط نفوذها على مجالها الترابي المترامي، وتتصدى للأطماع التوسعية الاستيعابية الخارجية. واستندت دولة الاستقلال، في مساعيها لتحقيق خياراتها والتصدي لتلك التحديات، إلى دعم القوة الاستعمارية الفرنسية السياسي والدبلوماسي والمالي منذ فترة الاستقلال الداخلي، وأبرمت معها في عام 1961 اتفاقيات بهذا الشأن ذات طابع استعماري جديد كان المسؤولون حينها على وعي تام بطبيعتها.[24]

ولم يكتف النظام الوليد في تأمين وجوده بما توفره تلك الاتفاقيات من دعم خارجي، بل عزز ذلك داخلياً بالانتقال من النظام البرلماني الذي أقره دستور 22 آذار/ مارس 1959 إلى النظام الرئاسي بموجب دستور 20 أيار/ مايو 1961. ووجد هذا التوجه المؤسسي المركّز للسلطة بيد رئيس الجمهورية التعبير السياسي عنه خلال السنة نفسها بتبني نظام الحزب الواحد، عندما انصهرت الأحزاب الوطنية الموجودة حينها في حزب واحد هو حزب الشعب الموريتاني الذي أصبح من الناحية الدستورية المعبر عن "الإرادة الشعبية" ليكون مانعاً لنزعات التفرقة المختلفة (العرقية والقبلية والجهوية والطائفية)، وأداة لصهر الوحدة الوطنية وتكاتف جهود الأمة لكسب رهانات الولادة القيصرية للدولة وترسيخ الاستقلال الوطني والتصدي للأطماع الأجنبية.

وما كاد النظام الجديد يثبت وجوده على الساحة الدولية ويشرع في بلورة توجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي، حتى بدأت الأصوات المناوئة لتوجهاته ترتفع شيئاً فشيئاً بين صفوف الفئات الشابة المتعلمة. وأخذ التذمر في البداية طابعاً قومياً، غذاه على مستوى المكون العربي، موروث "النهضة" وتأثر أولى البعثات الطلابية الموريتانية العائدة من تونس ومصر بالتيار القومي العربي الذي كان يجتاح العالم العربي حينها ويتخذ من التجربة الناصرية في مصر نبراساً له؛ وعلى مستوى المكون الزنجي كان التأثر بيناً بالنزعة الإفريقية ومناهضة التيار العروبي في البلد. وجاء تخلي موريتانيا عن العون الفرنسي لميزانية الدولة (1963)، وانسحابها من المنظمة المشتركة الإفريقية الملغاشية (1965)، والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وانتهاج سياسة عدم الانحياز، وإصدار مرسوم بإلزام تدريس اللغة العربية في المدارس الثانوية (1965) – جاء كل ذلك ليثير حفيظة المجموعة الزنجية الموريتانية، وليوهم فرنسا والجيران في دول غرب إفريقيا أن الدولة الموريتانية قد أقدمت على تلك القرارات استجابة لتوجهات هذا التيار القومي العربي.[25]

وأدت عمليات الشد والجذب القومية إلى اندلاع أحداث شباط/ فبراير 1966 الدامية، وظهور المطالب الزنجية بصفة ممنهجة عبر "بيان الـ19" المندد "بأسطورة 80٪ من العرب". وقد نجحت الدولة في تهدئة الوضع بإقدامها على اعتقالات واسعة في صفوف التيارين القوميين وانتهاجها موقف الرفض الصارم لهذا النوع من الطرح، وأكدت ذلك التوجه رسمياً في

مؤتمر حزب الشعب الموريتاني المنعقد بالعيون في عام 1966 الذي نصت قراراته على أنه «لا وجود في موريتانيا لسود أو بيض إلا بالنسبة لعلماء السلالات والسوسيولوجيين، فلا مجال لبناء أمة على أساس نسب متأرجحة وخرقاء كهذه».[26]

وبعد نكسة يونيو/ حزيران 1967 وجد القوميون العرب ملاذهم في التيار "اليساري" الجارف المتأثر بالماركسية. وأتاح هذا التوجه لفرقاء أحداث 1966 العرقية الاطلاع على بعض الأدبيات الماركسية والتأثر بالأفكار "اليسارية" في السجن، فقرروا معاً تجاوز التناقض العرقي واعتبار "التناقض الثقافي" تناقضاً "ثانوياً" بالنسبة "للتناقضات الرئيسية" النابعة من "صراع الطبقات"، وأسسوا معاً حركة سياسية معارضة عرفت باسم الحركة الوطنية الديمقراطية M.N.D، وخاضوا غمار ملحمة ما عرف محلياً باسم "حركة الكادحين"[27] التي ناهضت توجه النظام آنذاك، وشكلت مدرسة سياسية بارزة في تاريخ الدولة المعاصر. وقد شكلت أحداث الزويرات الدموية (29 أيار/ مايو 1968) ضد عمال شركة مناجم الحديد "ميفرما" MIFERMA منعطفاً مهماً في تشكل هذه الحركة وتوجهها النضالي القوي في مقارعة سياسات النظام وتتبع مثالبه. وقد زاوجت هذه الحركة السرية بين العمل الجماهيري داخل صفوف الفئات المسحوقة والعمل على الرفع من مستواها، والتغلغل في صفوف الحركات النقابية والنخبة المثقفة من أطر جامعية وطلاب وتلاميذ المرحلة الثانوية. وعبأت الجميع في حركات نضالية نشطة

واجهت النظام على أكثر من جبهة، ونشرت الوعي السياسي بين الناس، وأحدثت تغييراً في العقليات على أكثر من صعيد.

وإذا كان النظام قد عمل ما في وسعه – دون نجاح يذكر – لمحاصرة الحركة والقضاء عليها تنظيمياً وسياسياً، فإنه قد استفاد من معارضتها له وضغطها عليه في مراجعة نفسه وانتهاج سياسة إصلاحات وطنية تستجيب لمطالب معارضيه وتسحب البساط من تحت أقدامهم. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي اضطلعت به حركة الكادحين في حمل النظام على القيام بإصلاحات السبعينيات، فإن هناك عوامل أخرى شجعته على ذلك ومكنته من القيام به في ظروف كانت مواتية جداً بالنسبة له؛ فهناك وضع فرنسا السياسي المضطرب من جراء مضاعفات نهاية عهد ديجول، وانتصار حركات التحرر الوطني على أكثر من ساحة، وتيار "العالم الثالث" الجارف في ذلك الوقت ودور الجزائر النشط فيه، ونهاية "المقاطعة" العربية لموريتانيا وقبول العالم العربي بها.

1. إصلاحات السبعينيات (1972–1975)

استغل النظام الموريتاني المناخ الوطني والدولي السالف الذكر للبدء في إصلاحات سياسية واقتصادية فعلية تعزز الاستقلال الوطني على هذين الصعيدين. وقد تمثل ذلك في إلغاء الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصبغة الاستعمارية الموقعة مع فرنسا في عام 1961، والانسحاب من منطقة الفرنك وإنشاء عملة وطنية (الأوقية)، وتأميم شركة مناجم الحديد "ميفرما".

وكانت البداية بإلغاء كل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع فرنسا في عام 1961 من جانب واحد اعتباراً من 31 كانون الأول/ ديسمبر 1972؛ والانسحاب من منطقة الفرنك؛ والدخول في مفاوضات صعبة مع الحكومة الفرنسية انتهت بتوقيع اتفاقيات جديدة في شباط/ فبراير 1973 يطبعها التوازن والتعاقد الفعلي بين شريكين مستقلين، خلافاً لسابقاتها. [28]

وكان على السلطات الموريتانية أن تعمل على إصدار عملة وطنية بعد مراجعة اتفاقيات التعاون مع فرنسا والخروج من منطقة الفرنك، إلا أن ذلك طرح جملة من المشكلات المالية والفنية والعملية التي لابد من تذليلها قبل الإقدام على عملية فنية دقيقة من هذا النوع. وكان التعاون الفني والسياسي البناء مع الجزائر خير معين في هذا المجال، كما كان الدعم المالي الليبي مفيداً له. وبفضل هذا التعاون المغاربي البناء، تم طباعة العملة (الأوقية) وسحبها ووضعها في التداول اعتباراً من 29 حزيران/ يونيو 1973. [29]

وشكل إصدار العملة تصدياً للتركة الاستعمارية الثقيلة ممثلة بشركة مناجم الحديد "ميفرما" التي كانت كدولة داخل الدولة، تتصرف خارج نطاق أي مرجعية وطنية، وكان تأميمها يستجيب لأكثر من ضرورة سياسية واقتصادية، فأُعلن تأميمها في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

وأثارت تلك الإصلاحات نقاشات سياسية معمقة على مستوى حركة الكادحين، التي انتهى الأمر بالسواد الأعظم منها إلى تثمين النهج الإصلاحي الوطني للنظام، واتخذوا قرار الاندماج في حزب الشعب

الموريتاني تزامناً مع مؤتمره الرابع. وقد عرف ذلك الجناح باسم "الميثاقيُّون"؛ في حين رفض التيار اليساري في الحركة مسلك الاندماج وتشبث بمواصلة نهجها النضالي تحت اسمها الأصلي "الحركة الوطنية الديمقراطية".

وقد عزز ذلك الاندماج صفوف الجناح الإصلاحي في النظام، فواصل إصلاحاته على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وسعى أكثر من ذي قبل لتعزيز سلطة الدولة على حساب القبيلة والجهة. غير أن تفاعلات قضية الصحراء ستعوق هذا التوجه التنموي الجاد.

2. حرب الصحراء (1975 - 1978) ودخول الجيش المعترك السياسي

إذا كان نظام المختار ولد داداه قد صمد أمام ما واجهه من هزات وتهديدات داخلية وخارجية خلال الخمس عشرة سنة الأولى من حكمه، فإن قضية الصحراء ستطيح به وتقوض ما بناه، وتدخل البلاد في دوامة انقلابات أطالت أمد الفترة الاستثنائية. وسنشير هنا في اقتضاب إلى طريقة تعامل المختار ولد داداه مع تلك القضية، واندلاع حرب الصحراء في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1975 وما تولد عنها من مضاعفات.

لطالما نظر الموريتانيون إلى الصحراء الغربية وأهلها كجزء لا يجتزأ من مجالهم الجغرافي والبشري (أرض البيضان)، وكانوا يتطلعون إلى تحرره من الاحتلال الإسباني وعودته إلى الوطن الأم الذي اقتطع منه قسراً بموجب اتفاقية 29 حزيران/ يونيو 1900 التي تنازلت بموجبها فرنسا لإسبانيا عن

المنطقة الممتدة بين "الرأس الأبيض" و"إيفني" في إطار التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى.[30] ولذا طالب المختار ولد داداه بالصحراء في خطابه الشهير بمدينة أطار عام 1957 قبل حصول موريتانيا على استقلالها الوطني، ودعا إخوانه الصحراويين إلى «ترسيخ دعائم موريتانيا الكبرى»، و«إلى وئام كافة البيضان من شواطئ الأطلسي غرباً إلى أزواد شرقاً، ومن وادي درعة شمالاً إلى ضفاف نهر السنغال جنوباً».[31]

وظلت قضية الصحراء حاضرة في اهتمامات النظام الموريتاني وجهوده الدبلوماسية، حيث نسق في بداية السبعينيات مع الجزائر والمغرب للتعجيل برحيل الإسبان قبل أن يبرم في حزيران/ يونيو 1972 اتفاقاً مبدئياً سرياً مع المغرب بمباركة جزائرية لتقاسم الصحراء عند رحيل الاستعمار. وبناء على هذا الاتفاق، نسق البلدان جهودهما الدبلوماسية عبر العالم وعلى مستوى الأمم المتحدة لرفع قضية الصحراء إلى محكمة العدل الدولية، ووقعا قرار التقسيم النهائي في كانون الأول/ ديسمبر 1974 على أن يظل سرياً حتى نهاية الوجود الإسباني.[32]

وانتهز المغرب ظروف إسبانيا الاستثنائية في نهاية عهد فرانكو، فبادر الملك الحسن الثاني بتنظيم "المسيرة الخضراء" (6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975) التي اجتاحت الصحراء وأربكت الإسبان وعجلت بتوقيع اتفاقية مدريد في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 القاضية بإدارة الأطراف الثلاثة (المغرب وموريتانيا وإسبانيا) شؤون الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة

تمهيداً لإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب الصحراوي مصيره؛ ذلك الاستفتاء الذي بقي حبراً على ورق إلى اليوم، واستُعيض عنه بتصويت المجلس الوطني الصحراوي بالأغلبية لصالح الاتفاقية.[33]

فالمغرب الذي كانت طموحاته تتجاوز الصحراء إلى موريتانيا، وخاض "حرب الرمال" مع الجزائر بسبب منطقة تيندوف؛[34] لا يمكن أن يفرط في الصحراء الغربية ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة بالنسبة له. وتحسباً لمعارضة خصمه الجزائري الأكيدة لمسعاه في الصحراء وما ستلقاه تلك المعارضة من دعم عبر العالم، قبل المغرب تقاسم الصحراء مع موريتانيا، التي رأت بدورها في حصولها على إقليم "وادي الذهب" تحقيقاً لجزء من حلمها التاريخي بتوحيد المجموعة البيضانية وتكريساً لحدود جديدة مع جارتها المغرب. كما راهنت على مهاراتها الدبلوماسية وعلى علاقاتها التقليدية المتميزة مع الجزائر ومع أشقائها الصحراويين لتمرير اتفاقها مع المغرب. أما الصحراويون فيعتبرون أنفسهم شعباً له هويته الخاصة وإرادته القوية في الدفاع عن حقوقه، وأنه يجب تمكينهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم بلا إكراه أو وصاية.

وإذا كان انطلاق المسيرة الخضراء المغربية قد تزامن مع صدور رأي محكمة العدل الدولية، فإن إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية، بمؤازرة الجزائر ودعمها المادي والمعنوي القويين، قد تزامن مع انسحاب إسبانيا المفاجئ من الصحراء في عام 1976. وعارض الجزائريون والصحراويون اتفاقية مدريد بشدة، ومارسوا ضغوطاً قوية على موريتانيا

للتخلي عنها، بوصفها الحلقة الأضعف في الصراع المتفجر بين الأشقاء في الصحراء وحليفاً سابقاً لها. فقد عبرت قيادة البوليساريو Polisario[35] عن عتبها على موريتانيا في الاتفاق مع المغرب على تقاسم الصحراء دون أخذ رأي أهلها، خلال اللقاء الذي جمع أمينها العام الولي مصطفى السيد[36] بالرئيس المختار ولد داداه في نواكشوط في أيار/ مايو 1975. [37]

وعرفت العلاقات الموريتانية – الجزائرية تدهوراً خطيراً قبيل توقيع اتفاقية مدريد وبعدها، رغم ما كان يربط البلدين من علاقات متميزة لم تصمد أمام ما اعتبرته الجزائر تنكراً لجميل صنعها، وتحالفاً مع خصمها التقليدي في المنطقة (المغرب). وكان الرئيس هواري بومدين صريحاً جداً مع المختار ولد داداه في هذا الصدد خلال لقاء بشار الشهير (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975).[38]

وبعد هذا اللقاء بشهر واحد دشن مقاتلو البوليساريو أول عملياتهم ضد موريتانيا؛ فشنوا ليلة العاشر من كانون الأول/ ديسمبر 1975 هجوماً في وقت واحد على بلدتي عين بنتيلي وبير أم القرين، قرب الحدود مع الجزائر، وبلدة إينال على طريق السكة الحديدية الرابطة بين الزويرات ونواذيبو. وتتالت هجماتهم على مناطق مختلفة من شمال البلاد وشمالها الشرقي ووسطها في مسعى لزعزعة الخصم الأضعف في الصراع (موريتانيا). وشكل الهجوم على مدينة الزويرات المنجمية في 30 نيسان/ إبريل 1977 نقطة تحول في المواجهة مع البوليساريو، حيث أظهر

ذلك الهجوم عجز الجيش الموريتاني بمفرده عن التصدي لحرب عصابات جسورة، يتسم أصحابها بحركة مجالية واسعة ومعرفة جيدة بالأرض التي يتحركون عليها وبأهلها؛ فنسق جهوده العسكرية مع الحليف المغربي ووُحدت قيادة الجيشين وأرسلت تعزيزات من الجيش المغربي للتمركز في شمال موريتانيا. وحتى لا ينفرد المغاربة بالمساهمة في الدفاع عن الحوزة الترابية الموريتانية، تم اللجوء مجدداً إلى فرنسا لتوفير غطاء جوي للجيش الموريتاني العاجز عن تغطية مجاله الصحراوي الفسيح، وكان دور ذلك الغطاء أكثر فاعلية من دور القوات المغربية.[39] فقد اعتبر قائد الأركان الموريتاني[40] حينها أن تدخل الطيران الفرنسي مكن القوات الموريتانية من التقاط أنفاسها وأشعرها أكثر بالثقة بالنفس، في حين أربكتها مهمة تأمين سلامة الوحدات المغربية وشتت قواها المحدودة.

ولم يقتصر وقع الحرب على الجانب العسكري، بل سرعان ما ألقت بظلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة، ونالت من المكاسب الوطنية التي تحققت. فقد غيرت حرب الصحراء كثيراً بنية الجيش الموريتاني، حيث تضاعفت أعداده تسع مرات خلال سنتين، مرتفعاً من 2000 إلى 18000 فرد،[41] ونالت الهزائم المتكررة وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية كثيراً من معنوياته، وأصبح يتطلع إلى إنهاء الحرب بأي وسيلة رغم مما أنفق فيها من أموال استغلت من قبل بعض القادة استغلالاً سيئاً لتحقيق مكاسب مادية شخصية، وقد لخص محمد محمود ودَّادي بدقة مظاهر ذلك الاستغلال في كتابه **الوزير**.[42]

ولم تفلح محاولات النظام في استنهاض الهمم والحد من الفتور المتزايد في حماسة الناس لـ"حرب إعادة توحيد الوطن"، ولا حملته ضد الرشوة والفساد التي طالت بعض الوزراء والمسؤولين الكبار، وتوعدت قادة وكبار ضباط الجيش. فخلال اللقاء الذي جمع المختار ولد داداه في 3 تموز/ يوليو 1978 مع جميع القادة العسكريين على المستوى الوطني على مدى ثلاثة أيام لتدارس الوضع العسكري وما يشكوه من نقص في الوسائل البشرية واللوجستية، ركز الرئيس في نهاية اللقاء على قضيتي مواصلة الحرب وإدانة الرشوة. وبخصوص النقطة الأخيرة، أنذر مخاطبيه عواقب اختلاس الأموال الموضوعة تحت تصرفهم وسوء تدبيرها، فقال: «إنني لن أقبل تصرفات سيئة كهذه، ففي الوقت الذي يكافح فيه البلد من أجل البقاء، تزدهر الأعمال وتسود اللامبالاة واستغلال النفوذ. لقد آن الأوان لتملك النفس ومحاربة الرشوة والسباق نحو الامتيازات والثراء الفاحش لدى العسكريين والمدنيين على حد السواء».[43] وأشفع الإنذار برسائل إلى وزير الدفاع وباقي الوزراء تضمنت أسماء ضباط كبار لا يوفون بالتزاماتهم الضريبية ومبالغ المتأخرات الضريبية المستحقة عليهم. وكان ذلك القطرة التي أفاضت الكأس، إلى حدٍّ قال معه البعض إن العسكريين «دبروا انقلابهم في ثمانية أيام».[44]

والواقع أن ذلك الخطاب وما تلاه من إجراءات كانت أحد الأسباب المباشرة لانقلاب 10 تموز/ يوليو 1978 الذي بدأ الإعداد له منذ أواخر عام 1977 على مستوى نواة ضيقة لا تتعدى خمسة ضباط في بدايتها (صاحب الفكرة كل من جدو ولد السالك، والمصطفى ولد الولاتي، وأحمدو ولد

عبدالله، ثم محمد خونه ولد هيداله ومولاي ولد بوخريص). وقد جاء هذا الانقلاب، رغم تعدد دوافعه، تعبيراً عن سعي الجيش، بوصفه القوة المنظمة الوحيدة في البلد، للخروج من ورطة الحرب التي دخلها دون سابق إعداد مادي أو معنوي يقنعه بجدوى مواجهة إخوة يجمعه وإياهم نسيج ثقافي واحد وشبكة علاقات نسَب اجتماعية قوية ومجال جغرافي مشترك. ويمكن القول كذلك إنه جاء تعبيراً كذلك عن طموحات بعض قادته المعروفين بميولهم القومية و"الفئوية" إلى السلطة.

3. الحكم بالأوامر العسكرية والعهد الاستثنائي الأول (10 تموز/ يوليو 1978- 12 تموز/ يوليو 1991)

أطاح انقلاب أبيض فجر 10 تموز/ يوليو 1978 بالرئيس المختار ولد داداه، وتولى قائد أركان الجيش العقيد المصطفى ولد محمد السالك (ولد الولاتي) رئاسة "اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني" CMSN ورئاسة الدولة، وتم إلغاء الدستور، وحل البرلمان، والحكم بالأوامر العسكرية؛ فشكل ذلك نقطة تحول في طبيعة النظام السياسي الموريتاني، وإيذاناً بالقضاء على مشروع دولة الاستقلال.

ويعكس تشكيل اللجنة العسكرية وموازين القوى داخلها وقراراتها الأولى توجهها العروبي ونزعتها المحافظة.[45] علاوة على ذلك، فإن الشخصيات المدنية الأساس التي شاركت في إعداد الانقلاب كانت بعثية التوجه أو ناصرية. وضمت أول تشكيلة حكومية وأولى البعثات وجهاء

تقليديين تراجعت مكانتهم كثيراً بفعل التوجه "التحديثي" الذي انتهجه النظام المدني. وكان أول الإجراءات التي اتخذتها السلطة العسكرية إعادة التسمية التقليدية للولايات التي كان النظام المدني قد أحل أرقاماً مكانها في مسعاه لمناهضة القوى "التقليدية". وتمثلت أهداف الانقلاب المعلنة في إيقاف الحرب، وتقويم الاقتصاد الوطني، وإقامة المؤسسات الديمقراطية.

غير أن تباين أهواء العسكريين المحكومين بواقعهم الاجتماعي الآسر أكثر مما هم محكومون بنزعتهم المهنية، وضبابية الرؤية السياسية لديهم وغياب مشروع للمستقبل، وتجاذب التيارات السياسية لهم– كل ذلك أشعل الصراع بينهم وأشاع روح التنافس على السلطة وما تدره من مغانم، مما أدخل البلاد في دوامة من الاضطرابات والانقلابات والصراعات القبلية والجهوية والعرقية، حتى خرج مارشزيه باستنتاجه القائل «... لقد كانت سنوات قليلة كافية بالنسبة للعسكريين الموريتانيين لتحقيق رقم من أعظم الأرقام القياسية في عدم الاستقرار في تاريخ الأحكام السياسية الإفريقية المعاصرة المضطرب».[46]

ونتيجة للصراع على السلطة، تعاقب على رئاسة اللجنة العسكرية أربعة رؤساء خلال ست سنوات، وجرت ست محاولات انقلابية أربع منها تكللت بالنجاح. فقد أدت معارضة المجموعةِ الزنجيةِ – التي لم ترتَبْ في نوايا السلطة الجديدة – للتعميم الصادر في بداية عام 1979 بشأن توطيد التعريب في المرحلة الثانوية، وموقف موريتانيا المنحاز في قضية الصحراء

الغربية الشائكة، إلى الإطاحة بأول سلطة عسكرية في 6 نيسان/ إبريل 1979 على يد أحمد ولد بوسيف الذي لقي مصرعه في 27 أيار/ مايو التالي في حادث طائرة لايزال الغموض يلفه.[47]

وإذا كان أي من المصطفى ولد الولاتي وأحمد ولد بوسيف ومحمد محمود ولد أحمد لولي لم يستبد بالحكم طويلاً، فإن محمد خونه ولد هيداله قد أحكم قبضته الحديدية على السلطة خمس سنوات ونصف السنة (من 31 أيار/ مايو 1979 إلى 12 كانون الأول/ ديسمبر 1984) تخللتها أحداث كثيرة زادت من وطأة كابوس الخوف والريبة.

ويلغ التذمر من حكم محمد خونه ولد هيداله داخلياً وخارجياً مبلغاً جعل جهود خصومه في الداخل والخارج تتضافر لإزاحته، فكان انقلاب 12 كانون الأول/ ديسمبر 1984 الذي قاده كبار الضباط في الجيش برئاسة قائد الأركان العقيد معاوية ولد الطايع، بتواطؤ مع المعارضة في الخارج، ودعم محتمل من الفرنسيين.[48]

وقد استُقبل هذا الانقلاب وأهله استقبال المحررين، وهب على البلاد نسيم الحرية فرفعت الطبقة السياسية رأسها، وأخليت السجون، وصدر عفو عام وعاد المبعدون، وبدأ انتظار لم يطل؛ فمعاوية ولد الطايع، الذي سرعان ما استبد بالسلطة، لم يتنكر لأي توجه من توجهات محمد خونه ولد هيداله الأساسية، إذا استثنينا مسعاه في تحسين علاقاته مع المغرب، وانتهاج موقف حيادي صعب من أزمة الصحراء. ولكن تصفية الحسابات بين القادة

العسكريين لم تنته وإن خفت وتيرتها؛ لأن النظام أصبح أكثر قدرة على توقعها، بحكم تكريس سلطته شيئاً فشيئاً في يد قائده، ووضعه خطة لاستباق الأحداث بالتخلص من كل المنافسين المحتملين.

فبعد أقل من سنة على وصول معاوية ولد الطايع إلى السلطة، بدأت تظهر نذر المواجهة مع الحركة القومية الزنجية وأصبحت المعارضة الزنجية حديث الناس، إذ تم الإعلان عن ميلاد قوات التحرير الإفريقية في موريتانيا (افْلاَمْ FLAM) في عام 1985؛ وظهور "بيان الزنجي-الموريتاني المظلوم" في عام 1986؛ بوصفه إعلان حرب على "النظام البيضاني" الذي لم يعد يُبحث عن أي نوع من المساومة معه.[49] وخلال الفترة 1985 – 1990، سلك النظام منهجاً قاسياً في التعامل مع الأقلية الزنجية (اعتقال ومحاكمة قادة افلام في 29/ 5/ 1989؛ ومحاولة انقلاب الضباط الزنوج في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 وما تلاها من قمع وتصفيات؛ وأحداث نيسان/ إبريل 1989 المأساوية مع السنغال وما تلاها من حملات قمع وإبعاد متتالية؛[50] وحملة تصفيات داخل صفوف الجيش ما بين أيلول/ سبتمبر 1990 وشباط/ فبراير 1991). [51]

ويبدو أن هذا التحول ناجم عن تراكم سلسلة من الصراعات تعود في جذورها إلى فترات سابقة، ترجع في معظمها إلى عهد محمد خونه ولد هيداله، وتتعلق بجملة أمور أهمها:

- التغير الجذري الحاصل في طرق تراكم الثروة واستهلاكها في المجتمع الموريتاني؛ بسبب الطفرة التي عرفها قطاع الصيد في نهاية سبعينيات

وبداية ثمانينيات القرن الماضي، وموجة الجفاف الماحق، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المعقدة لحرب الصحراء، وتوجه موريتانيا المغاربي "الجديد".

- الإصلاحات التعليمية الارتجالية في الثمانينيات وما أحدثته من قطيعة بين نظامين تعليميين؛ أحدهما باللغة العربية، والثاني التعليم المزدوج، وإن كانت اللغة الفرنسية هي وحدها التي تدرَّس في واقع الأمر.

- خلخلة المنظومة الأخلاقية التي حكمت سير المجتمع حتى ذلك الحين بدرجة كادت تقوض توازنات المجتمع التقليدي ومُثله. وقد اندهش السفير محمد محمود ولد ودادي، بعد عودته إلى نواكشوط إثر غياب دام عشر سنوات، مما شاهد ورأى من تردٍّ لأوجه الحياة العامة وانهيار خطير في المنظومة الأخلاقية التي كانت تحكم مجتمع نواكشوط في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وأعطى نماذج دالة في هذا المجال في المحورين التاسع والعاشر من كتابه **الوزير**.[52]

- نضوب الموارد المالية اللازمة لتسيير الدولة؛ ما دفع إلى الاستنجاد بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ فجاء "الإصلاح الهيكلي" بوصفه البلسم الشافي لهذا النوع من الحالات.[53] غير أن تنفيذ هذا الإصلاح تسبب في عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات وازدياد الديون ونسبة التضخم وانهيار قيمة العملة، وتصفية المؤسسات العمومية؛ فتفاقم شح الموارد، وزادت نسبة البطالة، وكُبح جماح الاستهلاك، وساد القلق، واستولى

اليأس على الناس ... ولا غرابة فى مثل هذا النوع من الأجواء أن تُستنهض غرائز التكتل البشري، وتسود نزعة كره الآخر. [54]

- تحول "الحركات السياسية" إلى مجموعات مصالح منغمسة في السباق العام من أجل تقاسم ما تدره الدولة من هبات هزيلة، أو من أجل إقامة "روابط مع الخارج" وما تولده في الأذهان من هوس "الزعزعة الخارجية". [55]

وقد أدى التفاعل المعقد بين كل تلك القضايا المثيرة للخلاف إلى تفاقم "المشكل العرقي" في عام 1989؛ فمعظم تلك القضايا هي في المقام الأول من إفرازات المجتمع الموريتاني المريض بسبب تطوره القسري.

فالتأكيد على "استعادة موريتانيا هويتها العربية" أصبح شيئاً فشيئاً ينظر إليه من قبل المجموعة الزنجية الإفريقية على أنه مخطط مقصود لإقصائها. وبغض النظر عن مدى صحة هذا الاستنتاج، فإن الأمر يتعلق في الواقع بخلق وعي بالهوية أكثر منه دفاعاً عن مكسب قائم بذاته. ومن هنا كان من السهل أن ينظر سكان ضفتي نهر السنغال بقلق متزايد إلى تداعيات نهاية أعمال بناء سدَّيْ "دياما" و"مانانتالي"، وإقبال عدد من الفلاحين الفلان والحراطين ورجال الأعمال البيضان على الأراضي الزراعية في الضفة اليمنى بفعل ما تفتحه برامج منظمة استثمار نهر السنغال وإصلاح عام 1983 العقاري من آمال، حيث نظر هؤلاء السكان إلى ذلك الإقبال بوصفه آخر فصل في "استراتيجية اغتصاب الأراضي والتفقير التي بدأت مع الاستعمار"،

وكثيراً ما نصَّب السنغال نفسه "مدافعاً" عن هـؤلاء السكان، وبخاصـة إذا اتفق ذلك مع مصالحه.

لكن النظام الموريتاني وجد في شكل الديمقراطية الرائجة في عالم ما بعـد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وسيلته للخروج المؤقـت مـن أزمتـه وستر ممارساته غير الإنسانية، خاصة تجاه مواطنيه الأفارقة الزنوج.

آفاق التحول الديمقراطي

نستقرئ هذا التحول من خلال خمس مراحل هي: الأزمة السياسية التي قادت إلى التحول الديمقراطي، والفترة الانتقالية الأولى، وعهد الحكم المدني، والفترة الانتقالية الثانية، ونتائج انتخابات تموز/ يوليو 2009.

أولاً: العهد الاستثنائي (1991-2005) وأزماته السياسية

بلغت المواجهـة بـين نظـام العقيـد معاويـة ولـد الطـايع والقـوميين الأفارقة ذروتها مع انفجار الوضع بين موريتانيا والـسنغال في عـام 1989 وما تولد عنه من عمليات تقتيل وتهجير متبادلين قـام بهـا نظامـا الـرئيس الموريتاني ولد الطايع والرئيس السنغالي عبـدجوف، ونالـت مـن الجانـب السنغالي معظم الجالية الموريتانية في السنغال وجل السنغاليين مـن أصـول موريتانية، ومن الجانب الموريتاني السواد الأعظم من الجالية الـسنغالية في موريتانيا، والكثير من الزنوج الموريتانيين الذين يـشتبه في أن لهـم روابـط من نوع ما مع السنغال.[56]

وتزامنت تلك الأحداث مع نهاية الحرب الباردة، وانتهاء حرب العراق وإيران. وقد استغل نظام ولد الطايع ذلك المناخ الإقليمي والدولي من أجل التقارب مع بعض الأنظمة القومية العربية، خاصة النظام العراقي، على حساب العلاقة مع فرنسا، ودفعه ذلك بالتالي إلى مساندة العراق معنوياً في حرب الخليج الثانية 1991. لكن كان على فرنسا، بوصفها أحد أعضاء الحلف المنتصر والحليف الغربي الأول لموريتانيا بفعل التاريخ الاستعماري، أن تتولى أمر تأديبها لمساندتها العراق؛ فأوفدت فور نهاية الحرب وقمة لابول الفرنسية – الإفريقية السيد فوزل Vauzelle، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في البرلمان الفرنسي وقتها إلى نواكشوط لإبلاغ الرسالة، لكنه لقي تجاوباً لفظياً لم يتبعه فعل يذكر، مما جعلها توفد وزير خارجيتها رولان دوما Roland Dumas ، الذي أعلن لجريدة **لوموند** *Le monde*[57] فور خروجه من مكتب العقيد ولد الطايع «بدء المسلسل الديمقراطي» بإقرار دستور مدني وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في البلد، وهو ما أكده بعد ذلك بأيام قليلة الرئيس الموريتاني.

وكان الأمريكيون في هذه الفترة يعلنون رفضهم للنظام الموريتاني لثلاثة أسباب؛ سلسلة التجاوزات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان التي رافقت هذا النظام منذ نشأته، وعدم شرعيته أصلاً كنظام انقلابي، وموقفه إلى جانب العراق إبان حرب الخليج الثانية.[58]

وبما أن بقاء النظام متوقف على القروض الدولية المبرمجة في إطار برنامج التقويم الهيكلي الذي يديره البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعبرهما نادي باريس، فقد كان لابد للنظام أن يحصل على تفاهم مع الأمريكيين كالذي حصل عليه مع الفرنسيين؛ وكان الثمن الوحيد المتاح لذلك هو التطبيع مع إسرائيل وتبادل السفارات معها، وهو ما أقدم عليه الرئيس معاوية ولد الطايع رسمياً ابتداءً من 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1999، رغم رفض هذه العلاقات من أغلب فئات الشعب الموريتاني ومن الجوار العربي كذلك.

وقد بالغ النظام في الثقة بالتفاهم مع الطرف الغربي واعتبره ضمانة كافية. وكان فتح باب سفارة إسرائيل وغلق باب سفارة العراق رمزين لاستغنائه عن علاقات الجوار العربي.[59] كما كان الانسحاب من المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1999،[60] رمزاً لاستغنائه عن العلاقات مع الجوار الإفريقي كذلك، وتتويجاً لتقوقع البلاد على ذاتها لسنوات عديدة.

أما في السياسة الداخلية، فاقتضى التبني بما يشبه الإكراه لخط "المسلسل الديمقراطي"، طرح الخيار بين الاعتماد على المجتمع المدني الحزبي الذي مازال في المهد، أو على المجتمع البدوي القبلي الذي بلغ سن اليأس، واقتضت "الواقعية السياسية" الاعتماد على الموجود بدل انتظار المفقود، أي الاعتماد على النظام القبلي. وبذلك تربعت القبيلة على عرش الدولة الهش، ورفع النظام الاستخباراتي شعار "القبيلة لا تعارض الحاكم لأن جزاءها حينئذ

الحرمان"، فالحاكم وحده هو "من يملك كل شيء"، وتمت القطيعة التامة مع شعارات محاربة الفساد والقبلية التي كانت أول ما تعهد به العقيد معاوية ولد الطايع عقب انقلاب عام 1984.

لقد تشكل النظام تدريجياً عبر تلك الفترة وتحددت معالمه بصورة واضحة في الفترة 1991–2005 على الشكل الهرمي التالي:

أعوان الحاكم: ويمكن تصنيفهم تدرجياً حسب الأقرب إلى خمسة أصناف:

1. الخاصة: وتتكون من المقربين الذين ينتمون إلى قبيلة الرئيس: تجار ووجهاء. وهؤلاء هم وحدهم الذين يمنحون الترقيات للمسؤولين الحكوميين، ويسدون الرأي والمشورة إلى رئيس الدولة.

2. الحرس الخاص: ويتكون من العسكريين المرتبطين بالحاكم وبخاصته من أفراد القبيلة وحلفائها المضموني الولاء، وهم يحظون بأحسن الامتيازات والتجهيزات المادية والوسائل المتاحة لحماية الحاكم من نقمة المؤسسة العسكرية والشعب.

3. أجهزة الاستخبارات: وهي مكلفة بالضرب بيد من حديد لكل من لا يظهر الولاء المطلق للنظام الحاكم.

4. فئة كبار التجار المرتبطة مصالحهم بخزينة الدولة، ولا يستفيد من هذه الفئة إلا من أظهر الولاء المطلق للنظام وأبدى الاستعداد التام

للمساهمة في تمويل كل أنشطته الرسمية وغيرها. وقد أدى تماهي هذه الفئة مع البيروقراطية الحاكمة إلى تحول البلد إلى ما أسماه عبدالودود ولد الشيخ «"دولة متجر" تتمفصل حول الولاء لنظام هرمي، وفق شبكات قائمة على العصبية القبلية».[61]

5. السدنة المنضوين في الهيئات الرسمية "التنفيذية" و"التشريعية" و"القضائية" و"أحزاب الأغلبية"، وكافة الوصوليين المتكسِّبين بالقبيلة أو الدين أو الثقافة أو الفن.

بقية المجتمع: ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

1. الجيش: ويتكون من مستويين؛ كبار الضباط الذين لا يمتُّون بصلة إلى الخاصة، والذين تم تسجيلهم للالتحاق بالمؤسسة العسكرية قبل أن يتم حصر التسجيل في الأوساط ذات الولاء المضمون. وهذه الفئة تحت الرقابة المستمرة لأنهم موضع شك وريبة، ومنهم بعض الذين كانوا أعضاء في اللجنة العسكرية التي قادت الرئيس إلى السلطة وجرى إقصاؤهم بطرق عدة؛ إما عبر التقاعد المبكر أوالتعيين في بعض الوظائف أو منحهم إقطاعات مغرية (كرخص الصيد البحري التي تباع أو تؤجر للأساطيل الأجنبية). لكن إذا لم ينسجم أحد أفراد هذه الفئة مع هذا المسار فإنه يعين سفيراً في إحدى الدول البعيدة غالباً، وبذلك يبقى في منفى إجباري. وإذا رفض كل تلك العروض وأصر على البقاء في البلد، فإن مصيره سيكون الاعتقال بتهمة التآمر والخيانة.

أما عامة الجيش من جنود وضباط صف، وضباط أحياناً فهم في قواعد نائية تحت إشراف جهاز الاستخبارات التابع للحرس الخاص، مجردين من المعدات العسكرية، ويسكنون بعيدين عن ذويهم.

2. المثقفين والعمال وصغار التجار والفلاحين وأصحاب المواشي: وهؤلاء هم الفئة المنتجة التي تعيل غالبية المجتمع، وتدفع الضرائب، ويخضع بعضهم أحياناً لرقابة مستمرة واستجوابات دورية من قبل أجهزة الاستخبارات؛ لأن منهم الفئات الأكثر تذمراً والأكثر إحساساً بالظلم.

3. عامة أفراد المجتمع: الشباب والنساء والشيوخ، والأميين وأشباه الأميين، وهم يمثلون –على الأقل– ثلاثة أرباع المجتمع، ووجودهم على المستوى السياسي وجود شكلي لا فعلي.

وقد اتسم العهد الاستثنائي بصيغتيه، 1978-1991 و1991 - 2005، بسمتين أبرز من غيرهما؛ وهما سوء تسيير الشأن العام، والاستبداد والقهر، خاصة في صفوف المجموعات الزنجية وكل من لم يقبلوا الخنوع المطلق. وقادت هذه السمات الأمة إلى احتقان مستمر، وصراعات لا تكاد تنتهي إلا لتبدأ، واستمرت بين مدٍّ وجزرٍ خلال العشرين سنة الماضية، واشتدت وتيرتها منذ عام 1989، وأخذت تتفاقم بصورة أسرع منذ عام 1999، وطفح كيلها منذ 8 حزيران/ يونيو 2003. وتشكلت عقدة هذا الاحتقان من العديد من الخيوط، نستعرض أبرزها فيما يلي:

1. الاستبداد بالقرار السياسي لدى الطبقة الحاكمة.

2. التنكيل بكل من يتجرأ على الاعتراض على الطريقة التي تسير بها هذه الطبقة سياسة البلد وماله العام.

3. محاصرة الجيش الوطني، بمنعه من تسجيل عناصره من غير قبائل محددة يُتوسم فيها الولاء المطلق للنظام، وترقية المقربين فقط وبسرعة فائقة لا تراعي المعايير والضوابط المهنية وتعيينهم في المراكز الحساسة.

4. العجز عن إدارة عقلانية لأي سياسة خارجية أو داخلية، والتقوقع على الذات.

5. الاستئثار بالدولة وقصر منافعها على المقربين من الحاكم، ونقل ملكية المؤسسات العمومية إليها.

6. الإقصاء لكل من فيه أدنى شبهة من عدم الولاء للنظام.

7. حرمان أكثرية المواطنين من أي أمل في مستقبل أفضل، وانتشار الوعي بأن البلد غني وأن ثرواته الكثيرة، خاصة السمكية منها، نهبت من قبل الطبقة الحاكمة، وأن السيناريو سيتكرر مع الثروة النفطية المتوقعة.

8. ضغط شعبي متفاقم لم تستطع أعمال القمع المتواصلة كبح جماحه، وتجسد هذا الضغط في الاعتصامات في الأماكن العامة، والحملات

الإعلامية المركزة التي ساهمت فيها أطياف المعارضة المتنوعة في الداخل وفي الخارج.

9. ظهور حركات وطنية في الداخل والخارج، متعددة الأطياف: إسلامية وقومية (عربية وزنجية)، ليبرالية ويسارية، عصية على التدجين وجريئة على المواجهة وقادرة على تحريك الشارع واستغلال الثورة المعلوماتية لفضح سياسات الطبقة الحاكمة.

10. الآثار التي خلفتها محاولة انقلاب حزيران/ يونيو 2003 والمحاكمات التي تلتها في 2004 و2005، مما خلخل ثقة الكثيرين من حاشية النظام بقدرته على البقاء وخوفهم من أن يجرفهم معه حال انهياره، أو أن يصبح مصيرهم مثل مصير قائد الأركان الذي مات خلال المحاولة الانقلابية المذكورة دون أن يُعرف المسؤول عن قتله.[62]

وطبيعي، في وضع كهذا، أن يستبق بعض رموز الحرس القديم ما يمكن أن يقودهم إليه التوتر المستمر منذ سنوات، وتخوف بعضهم من فتح جبهة في الصحراء تكون هذه المرة في إطار ما يعرف بمكافحة الإرهاب، خاصة بعد عملية "المغيطي"[63] في 4 من حزيران/ يونيو 2005، وطمع بعضهم في الامتيازات المنتظرة من استغلال حقول النفط المكتشفة، فانتهز هؤلاء فرصة غياب رئيسهم ولد الطايع خارج الدولة، وقاموا بإزاحته عن السلطة في 3 آب/ أغسطس 2005، ولم يكن هذا التحول في جوهره سوى انقلاب قصر تم فيه "وأد الأب".

ثانياً: الفترة الانتقالية الأولى (3/8/ 2005 – 19/4/2007)

دفع تأزم الوضع الداخلي قيادة الحرس الخاص إلى الإطاحة بالرئيس معاوية ولد الطايع يوم 3/ 8/ 2005 لتنفيس حدة الاحتقان من جهة، وليخرجوا أنفسهم من دائرة الخطر المتربص بهم من جهة أخرى. وبما أن القادة الفعليين للانقلاب لا خبرة لهم في سياسة الحكم والعمل الدبلوماسي، فقد لجؤوا إلى مدير الأمن الوطني علي ولد محمد فال الذي يملك تجربة استخباراتية يزيد عمرها على عشرين عاماً؛ وهو عقيد في الجيش وتربطه علاقة قرابة وثيقة بالقائد الفعلي للانقلاب محمد ولد عبدالعزيز، وهما معاً ينتميان إلى إحدى الأوليغرشيات[64] القبلية التجارية العسكرية التي كانت وثيقة الصلة بنظام معاوية ولد الطايع، وستتضرر بصورة مباشرة من أي هزة غير محسوبة قد تصيب ذلك النظام.

وهكذا سلم القادة الجدد قيادتهم إلى هذا الضابط الذي أبدى براعة لم تكن متوقعة في قيادة المرحلة الانتقالية، فأظهر نفسه المتصرفَ الوحيد في رأس هرم السلطة، واستطاع أن يقنع بمصداقيته في المهمة التي انتدب إليها، ويوهم الغالبية العريضة من الطيف السياسي المحلي، وكذلك الشركاء الدوليون، في الخارج بأنه هو الذي يمسك كافة خيوط اللعبة. وما هي إلا شهور قليلة حتى رفع العتب عن العملية الانقلابية، ولقيت الترحيب داخلياً، والدعم المادي والمعنوي من الخارج. وبالمقابل سعى ولد محمد فال إلى طمأنة الأطراف الداخلية تجاه مخاوفهم: طمأن "رموز فساد" النظام

السابق أنه مايزال حليفهم الذي يحمي مصالحهم؛ وطمأن المعارضة السابقة بأنه ماضٍ إلى انتخابات حرة ونزيهة يكون صندوق الاقتراع الفيصل فيها، وأن ذلك سيتم في أجل تم تحديده بتسعة عشر شهراً.

صحيح أن حركة 3 آب/ أغسطس انقلاب أبيض جاء بالطريقة نفسها التي جاء بها انقلاب 12 كانون الأول/ ديسمبر 1984، وقدم نفس الوعود التي يأتي في طليعتها إرجاع الحق إلى الشعب، ورفع المظالم، مما يثير من الشك أكثر مما يبث من الطمأنينة. وهذا ما جعل رفض المجتمع الدولي للحركة الانقلابية تلقائياً. وكانت نتائج ذلك الرفض إيجابية، سواء من حيث الضغط الشعبي الداخلي أو الضغط الدولي الخارجي. وكان من الواضح أن الظروف الدولية والإفريقية لا يمكن أن تتقبل نظاماً انقلابياً، خاصة في بلد كموريتانيا. وبغض النظر عما كان ينويه الانقلابيون، فإن المنظمة الإفريقية والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية رفضوا فكرة الانقلاب جملة وتفصيلاً، رغم وعيهم بدواعيه الموضوعية، وبالتالي فلا مجال للنقاش مع النظام الجديد إلا إذا قدم براهين دامغة على أنه سينسحب من السلطة في أسرع وقت ممكن. ووجدت القوى الحية الموريتانية في انقلاب الثالث من آب/ أغسطس بارقة أمل بزوال نظام لطالما تمنوا زواله بأي طريقة، ومخرجاً من حالة الانسداد السياسي الخطير في البلد؛ فغضت الطرف عن المآخذ المبدئية على الانقلاب كطريقة لتغيير النظام، وتجاوبت مع وعوده، وعززت جانبه أمام خصومه في الداخل والخارج.

وفي ظل ضغط العاملَين الداخلي والخارجي، قدم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية تعهداته المكتوبة المتمثلة داخلياً في توصيات "الأيام التشاورية" المنعقدة من 25 إلى 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2005،[65] وخارجياً في التعهدات الأربع والعشرين التي قدمت لبروكسل مباشرة بعد ذلك. ومع أن الأيام التشاورية كانت جزءاً من التعهدات الأربع والعشرين التالية الذكر، فإن الحكام العسكريين جندوا المعارضة في الداخل والخارج للتوافد على بروكسل لإقناع البرلمان الأوربي بجديتهم في تنفيذ التزاماهم. وقد نصت تلك التعهدات الأربع والعشرون على ما يلي:[66]

تلتزم السلطات الانتقالية بما يلي:

أ. احترام مبادئ الديمقراطية:

1. تنظيم وإنجاز كافة الانتخابات في آجالها قبل نهاية آذار/ مارس 2007، وتنصيب السلطات المنبثقة عن الانتخابات قبل نهاية أيار/ مايو 2007.

2. تنظيم استفتاء للتعديلات الدستورية الضامنة للتناوب على السلطة في حزيران/ يونيو 2006.

3. حياد اللجنة والحكومة والإدارة المركزية والإقليمية والقضاء خلال المسلسل الانتخابي وفي الفترة الانتقالية.

4. تحديد آليات عادلة لتمويل الأحزاب وهيئات الإشراف على الحملة الانتخابية قبل نهاية آذار/ مارس 2006 وحرية الوصول إلى أجهزة إعلام الدولة من قبلها.

5. حملة توعية شاملة لمختلف المراحل الانتخابية قبل نهاية أيار/ مايو 2006.

6. إعداد قوائم انتخابية سليمة، وآلية للتظلم لدى اللجنة المستقلة والمحاكم.

7. تتعهد السلطات الانتقالية بأن تدرس قبل نهاية آذار/ مارس 2006 إمكانية مراجعة نظام الاقتراع ووزن الدوائر الانتخابية بغية ضمان عدالة أكبر بين عدد المنتخبين ونسبة السكان في كل دائرة انتخابية.

8. احترام لجنة الانتخابات وإعطاؤها الوسائل الضرورية لعملها.

9. تنظيم انتخابات حرة نزيهة تحترم مقتضيات إعلان المبادئ الإفريقي، واستدعاء مراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات.

10. العودة إلى النظام الدستوري قبل نهاية أيار/ مايو 2007 عقب تنصيب الأجهزة الديمقراطية المنتخبة، وعندها تعود القوات المسلحة وقوات الأمن إلى الدور الذي يحدده لها الدستور والقانون، ثم تحجم عن كل مشاركة في الحياة السياسية.

ب. احترام القانون والحريات العامة:

11. ضمان حرية المواطن التي يضمنها الدستور فور العودة إلى النظام الدستوري: حرية التعبير، حرية التنقل، حرية التجمع.

12. حرية التعدد في القطاع السمعي البصري، وستنشأ لجنة إشراف وتنظيم تضطلع بدورها في ذلك.

13. في انتظار نظام الصحافة الجديد، لن تطبق النصوص القديمة التي تحد من حرية الصحافة والصحفيين.

14. إنشاء لجنة لحقوق الإنسان وتسهيل عودة اللاجئين الذين تثبت جنسيتهم الموريتانية وتسهيل استيعابهم واسترجاعهم لحقوقهم بما فيها الوظائف.

15. اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحظر الاستعباد والتغلب على مخلفاته، اعتماداً على التشاور الذي تم في تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

جـ. احترام دولة القانون:

16. وضع الإجراءات الضرورية لضمان منزلة القاضي، وإقرار نظام سلوكي له، وتدعيم المفتشية العامة للقضاء، وجعل الشرطة القضائية مساعدة للقاضي، وكذلك الالتزام بتوصيات الأيام التشاورية حول إصلاح القضاء، وتكوين القضاة الموجودين، وتنظيم مسابقات

لاكتتاب قضاة، والحرص على ألا ينجح إلا من لديه تكوين جيد في القانون المعاصر.

17. وضع توصيات اللجنة الوزارية المكلفة بإصلاح القضاء موضع التنفيذ: تحديث النصوص ومراجعتها وتكييفها.

18. اقتراح تعديل النصوص القانونية التي لا تتلاءم مع القانون والحريات الدستورية في أجل أقصاه ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالدستور، والمصادقة على القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تصادق عليها موريتانيا حتى الآن.

د. حسن تسيير الشيء العام:

19. تغيير نمط ممارسة الحكم وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الرشوة قبل نهاية 2006. وسيتم إشراك المنظمات غير الحكومية في إعداد هذه الخطة والمشاورات حولها، وسيُصادَق على المعاهدتين الأممية والإفريقية لمكافحة الرشوة قبل آذار/ مارس 2006.

20. تقديم كافة المعطيات الضرورية عن وضعية المحاسبة العامة في الدورة المالية 2000–2004، وستستكمل الدراسات المقررة، وستنشر للعامة الإحصائيات بعد تحديثها، وستستخدم قاعدة بيانات عند إعداد الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.

21. تنظيم ملتقى لممثلي الصناعات الاستخراجية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة وضع (مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية) في موريتانيا. وقد تم قبول مبادئ هذه المبادرة وستطبقها السلطات الانتقالية.

22. إنعاش نشاط المفتشية العامة للدولة ودعم محكمة الحسابات وإعطاؤها المزيد من الاستقلالية. وسينشر التقرير السنوي لمحكمة الحسابات ابتداء من عام 2006، وسيتم تحديث نظام منح الصفقات العمومية قبل نهاية عام 2006.

23. إكمال إعادة إصلاح نظام النقل البري قبل نهاية عام 2006 في إطار إقامة شراكة بين السلطات الانتقالية وشركائها في مجال التنمية.

هـ. قضايا متفرقة:

24. تلتزم السلطات الانتقالية بتقديم تقرير مصحوب بجدول للتنفيذ قبل منتصف كانون الثاني/ يناير 2006 إلى الاتحاد الأوربي يبين مستوى التقدم في تنفيذ كل هذه الالتزامات بهدف الإسراع في استكمال المشاورات. وبعد ذلك ستقدم تقريراً فصلياً عن تطور سير تنفيذ هذه الالتزامات.

إن النظر إلى هذه التعهدات يكشف أنها جاءت استجابة لحاجات الإصلاح الملحة والمطلوبة حسبما تبلور خلال ورشات الأيام التشاورية

المذكورة سابقاً، والتي نظمتها السلطة العسكرية في الفترة (26-28 تشرين الأول/ أكتوبر 2005)، وحضرها ممثلون عن أغلب الفاعلين السياسيين في البلد، بمن فيهم الجماعات التي تسعى إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثالث من آب/ أغسطس. وقد ظلت جميع الأطراف ترقب أداء العسكريين: قوى الثبات في المجتمع ترقبه لترى الطرق التي من خلالها تستطيع استعادة امتيازها، وقوى التغيير[67] تراقب العمل عن كثب مخافة العدول عن الطريق المرسوم. وبدورها كانت مجموعة المتابعة الدولية ممثلة في الاتحادين الأوربي والإفريقي، تراقب بحذر وتقوم بدور الحكم بين السلطة الانتقالية والمجتمع المدني المرتاب بطبعه. وزاد من تلك الشكوك ما شاع، منذ بداية عام 2006، من أن قادة الانقلاب قد استقبلوا جماعات وأفراداً من رموز النظام السابق، وأنهم دعوهم للانسحاب من أحزابهم والترشح "كمستقلين" في الانتخابات البلدية والتشريعية المرتقبة، وأن ذلك يتم في إطار تحضير صفقة تهدف إلى التحكم في العمليات الانتخابية.[68]

وقد ظهرت فاعلية الرعاية الأوربية – الإفريقية وصرامتها بصورة جلية، عندما كاد "البعض" أن يقنع رئيس المجلس العسكري بأن الضغط الدولي قد خف وأن السباق الداخلي إلى الفوز بالرئاسة آخذ في التصاعد، وأنه يمكن أن يؤدي إلى رجحان كفة المعارضة المناهضة للطبقة المستبدة بالحكم منذ أكثر من عقدين من الزمن، وأن الظروف مواتية للالتفاف على بعض الالتزامات من خلال الترويج إلى أن تسجيل نسبة عالية من الأصوات الحيادية خلال الاقتراع المرتقب قد تسوغ تمديد الفترة الانتقالية، حتى يتسنى

توجيه العملية بصورة تقود إلى القبول بترشيح رئيس المجلس العسكري لخلافة نفسه. وكاد رئيس المجلس العسكري أن يقتنع بوجاهة الحجة، وبالتالي بإمكانية تقزيم العملية برمتها حتى تكون مجرد استبدال ضابط بآخر كما كان يحدث، بدليل أنه أعلن أمام اجتماع لعمد البلديات المنتخبين أنه إن أراد البقاء في السلطة فلا أحد يستطيع إزالته، وأن من لا يرى في المترشحين للرئاسة من يرضيه، فعليه أن يصوت بالورقة البيضاء، ومن ثم فإذا كانت نسبة الأصوات الحيادية عالية فإن ذلك يعني عدم فوز أي من المترشحين. كما يعني كذلك أن المجلس قد أوفى بالتزامه الحياد، لكن الناخب لم يرضَ بأي من المترشحين، وبالتالي يسهل إقناع المراقبين بأنه لا يوجد بديل عن قائد المجلس العسكري، فالأفضل القبول به، وعندئذ يسهل تشريعه باقتراع "شفاف" محسوم النتائج سلفاً.[69]

ولم يتأخر رد قوى المراقبة الداخلية والخارجية، بل وبعض أعضاء المجلس العسكري نفسه، مما اضطر رئيس المجلس إلى أن يعلن بنفسه في اليوم التالي إلغاء الفكرة برمتها.

ورغم هذه المحاولات من قبل "المستقلين" ومن يقف خلفهم من أعضاء المجلس العسكري، ورغم رعايتهم ودعمهم لأحد المترشحين،[70] وإنجاحه في النهاية، فإن الانتخابات جرت من الناحية الشكلية بأسلوب متحضر قبل به الجميع على علاته، وكان تصرف الكل تصرفاً لائقاً، وتقبل الذين لم يفوزوا النتائجَ بروح رياضية سامية، مع تعبيرهم عن وعيهم

بالأيادي الخفية التي وجهت العملية إلى غاياتها.[71] لكن غالبية الذين كانوا يتمنون أن تسير الأمور بصورة أفضل وأن تؤدي إلى نتائج أصوب، رأوا أن المسيرة في بدايتها، وأنه من غير الممكن القضاء دفعة واحدة على نفوذ مؤسسة عسكرية احتكرت السلطة على مدى ثلاثين عاماً بدون منازع؛ لذا فإن تخليصها منها يتطلب عملية تدريجية بعيدة المدى.

وبتطبيقهم هذا السيناريو خرج القادة العسكريون أبطالاً تحللوا من ماضيهم الاستبدادي ووفوا، في الظاهر، بأغلب التعهدات التي قطعوها على أنفسهم، أو تقدموا خطوات في تنفيذها، وفتحوا الباب لعودة المنفيين والمهجرين، وتحرر السجناء السياسيون، وكوّن النظام أصدقاء كثيرين في الداخل والخارج، دون أن يخلق أعداء بصورة عامة. وبذلك تم الوفاء بالتعهدات الأربع والعشرين ظاهرياً مع أن شيئاً لم يتغير في الواقع؛ فنتائج الانتخابات كانت كما خُطط لها، والفساد المالي والمحسوبية بلغا أرقاماً قياسية، بشهادة الكثيرين بمن فيهم القادة العسكريون بعد ذلك، وقد توهم الجميع أن التغيير قادم، ولكن المتوقع كالواقع.

والفضل في ذلك مشترك بين السلطة الانتقالية التي لم ترتكب حماقات، والمجتمع المدني الذي راقب عن كثب، والرقابة الأوربية – الإفريقية التي تابعت بصرامة، لكن دون تدخل في التفاصيل.[72]

وبالجملة، فقد عرف المجتمع خلال الفترة الانتقالية وقفة لالتقاط الأنفاس، حيث عاد كثير من المطاردين والمنفيين، وتراجع شبح الخوف من

انفجار الأوضاع في البلد، وشارك الجميع بحماس في كافة مراحل الحملات الانتخابية، ظَنَّاً منهم أنهم سيسلمون قيادتهم إلى أيد أمينة وعدتهم خلال الحملات بـ "تغيير عميق وهادئ" سيفتح لهم عهداً من الأمن السياسي والاجتماعي القائم على العدالة والمساواة في ممارسة الحكم، وعلى الرخاء الاقتصادي القائم على الاستغلال الأمثل لثروات البلد النفطية والحديدية والنحاسية والسمكية، وخلق مناخ قانوني يجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثالثاً: فترة الحكم المدني (نيسان/إبريل 2007 - 6 آب/أغسطس 2008)

جرى تنصيب الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبدالله في 19 نيسان/ إبريل 2007، وخرج قادة الجيش في الظاهر من السلطة التي استولوا عليها قبل تسع وعشرين سنة على أثر تداعيات حرب الصحراء؛ خرجوا من تجربة استطاعوا فيها أن يحافظوا على الوحدة الترابية للبلد، بفضل حسهم الأمني الاستخباراتي، وإن أضعفوا كثيراً وحدة النسيج الاجتماعي، وفشلوا فشلاً ذريعاً في التسيير والتخطيط: في المجالات الاجتماعية (التعليم والصحة والتشغيل...)، والاقتصادية (الزراعة، التعدين، الصيد البحري، البنى التحتية، القطاع التجاري والمصرفي)، وفي العمل الدبلوماسي (عزلة وغياب مستمران، وتوترات مع الجوار من وقت لآخر).

خرج قادة الجيش في الظاهر من مسرح الممارسة السياسية، وانتظروا نتيجة ما خُطط له خلال المرحلة الانتقالية. وشكَّل الرئيس المنتخب حكومة

تكنوقراطية أغلبها من الشباب الذين لا يمتلكون من التجارب ما يكفي. وبدأت هذه الحكومة عملها، واستغرقت منها إعادة هيكلة الوزارات بعض الوقت، وأعدت خطة تنموية قدمتها إلى اجتماع المانحين في باريس،[73] فحظيت بوعود فاقت توقعاتها. لكن الشهور توالت دون أن يظهر أن هناك حراكاً اقتصادياً تنموياً أو آخر سياسياً مثلما كان ينتظر الجميع؛ فبدأ البعض يبدي امتعاضه، وهو ما تجسد في كثير من الأحداث التي جرت من تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 وحتى بداية آب/ أغسطس 2008. [74]

ويبدو أن الحكومة التي أوكلت إليها المهمة فيما بين نيسان/ إبريل 2007 وأيار/ مايو 2008، قد اصطدمت بواقع سياسي لم تكن مؤهلة لمواجهته. فمعظم الطبقة السياسية المحيطة بالرئيس حساسة تجاه ضبط الأمور وفرض النظام، وقد استعادت مواقعها كأغلبية في البرلمان، وترى أنها الأحق بتشكيل الحكومة، وأن حكومة التكنوقراط حجر عثرة أمامها في الوصول إلى مصادر المال، لذا يجب أن تُزاح. هذا في حين ترى الحكومة أن لديها التزامات يجب أن تفي بها، وأن عدم الوفاء بها يعني أن التمويلات التي وُعِدوا بها لن يتم استيعابها، ولن يقدمها الممولون من دون التزامات، فضلاً عن كون هذه الحكومة لا تملك الخبرة وصلابة العود الكافيتين لمواجهة الطرفين وإقناعهما بأنها قادرة على طمأنة كل منهما: طمأنة الطبقة السياسية العتيقة المتربصة بأن التريث أجدى لها؛ وطمأنة الممولين بأن لديها القدرة على استيعاب التمويلات وضمان حمايتها من العابثين. وهكذا احتدم النزاع بين الطبقة السياسية وحكومة

التكنوقراط، وكانت الغلبة للأولى، إذ استطاعت أن تكسب الرئيس إلى جانبها، فأقال الحكومة التي لم تنجز غير ملفات لن ينظر فيها أحد، ووعود تحتاج إلى عمل جبار لتوفير الشروط الضرورية لتحقيقها. أقيلت الحكومة الأولى وحلت محلها حكومة يُعتبر بعض أفرادها أكثر عناصر الطبقة السياسية القديمة إثارة للجدل، حيث يطلق عليهم عامة الناس قادة "رموز الفساد". [75]

وكما أثارت هذه الحكومة سخط العامة، أثارت كذلك طرفاً من الطبقة السياسية المنضوية في حزب السلطة، رأى أصحابه أنهم أُبعدوا من هذه الحكومة وأُحل محلهم عناصر من المعارضة؛ فأعلنوا العصيان على الحزب واستعانوا بقادة الجيش. فعاد الجيش يتحرك من جديد خلف الستار لفترة وجيزة أراد الرئيس وأنصاره خلالها القضاء على هذا الحراك، فأصدروا قراراً متعجلاً بإقالة قادة أركان الجيش الأربعة ومدير الأمن الوطني؛ أي كافة قيادة المؤسسة العسكرية والأمنية دفعة واحدة. فما كان من القادة المقالين إلا أن اعتقلوا الرئيس المنتخب وأعلنوا تشكيل مجلس عسكري يتولى مهامه، وعادوا إلى إمساك زمام الأمور بعد خمسة عشر شهراً من انسحابهم من الواجهة.

ومهما كانت سلبيات تجربة المرحلة الانتقالية التي عانتها السلطة المدنية الوليدة، فإنها قد بعثت آمالاً غير مسبوقة، وكانت تستدعي من كل ذي ضمير حي من أفراد المجتمع أن يتبنى الإيجابي فيها ويعمل على علاج السلبي. وتجسد الإيجابي من هذه التجربة في بلورة تصورات وبنى فكرية

وقانونية، وإقامة مؤسسات سياسية بدأت عملها منذ نيسان/ إبريل 2007، مع حكومة التكنوقراط المذكورة، لكن عملها توقف بسقوطها. وقد أثبت الحضور القوي للطبقة السياسية، التي أنهكت البلد على مدى العقود الثلاثة الماضية، أنه من الصعب تصور عملية إصلاح تكون هذه القوى طرفاً فيها، لأنها تأسست على أساس مناقض للدولة.

وهكذا فقد رجحت -على مستوى الطبقة المدنية- كفة المجموعة التي كانت هرم النظام في عهد الرئيس معاوية ولد الطايع، فأصبحت هي نفسها المهيمنة على محيط الرئيس سيدي ولد الشيخ عبدالله، وأخذت تمارس سلوكياتها القديمة دون مواربة، مع بعض الفوارق الجديدة:

أولها، أن أي فرد من هذه المجموعة في عهد الرئيس ولد الطايع لم يكن يجرؤ على مخالفة أوامره؛ أما الآن فقد صاروا يستأسدون على الرئيس المنتخب سيدي ولد الشيخ عبدالله، بل ويسعون لإخضاعه.

ثانيها، أن الطموح الأكبر لكل فرد منهم في عهد ولد الطايع كان أن يُقبل في صفوف الحزب الجمهوري الحاكم. أما في عهد ولد الشيخ عبدالله، فقد انضووا في حزبه الجديد المؤسس في كانون الثاني/ يناير 2008 (حزب عادل)، ثم أخذ كل طرف منهم يبتز الرئيس بالتلويح بالخروج عليه وسحب البساط من تحت قدميه إن لم يؤثره على الطرف الآخر.[76]

ثالثها، أن ولد الطايع، كان يملي أوامره على نوابه في الهيئة التشريعية، فلا يستطيعون مخالفته. أما ولد الشيخ عبدالله، فكان النواب يملون عليه ما بـاتوا يُتَّهَمون بأنهم يتلقونه من قادة الجيش.[77]

وعملت هذه الازدواجية عملهـا خـلال الـشهور الخمـسة عـشر التـي استغرقها حكم الرئيس ولد الشيخ عبدالله؛ خاصة بعد أن عمد قائد الحـرس الرئاسي محمد ولد عبـدالعزيز إلى جعـل كـل قيـادات الأجهـزة الأمنيـة مـن زملائه المقربين. كما أن انشغال الرئيس بالأسفار برفقة أفراد أسرته وعدد من أعوانه خارج البلاد بوتيرة متتاليـة، منعـه مـن تخـصيص الوقـت الـضروري لترتيب البيت الداخلي، وإقناع الناس بأنه منشغل بهمومهم، وأنه يسافر سعياً وراء مصالحهم.

رابعاً: المرحلة الانتقالية الثانية (2008–2009)

إن التحولات المذكورة أعلاه والاصطفاف الواضح بين طرفي حـزب السلطة دفعت الرئيس إلى إصدار قراره فجر يوم 6/ 8/ 2008 بتعيين قـادة جدد لأركان الجيش الأربعة: الحرس الرئاسي، قيادة الجيش، قيادة الدرك، قيادة الحرس الوطني. كما أصدر وزير الداخلية قراراً بتعيين مـدير للأمـن الوطني، وهو البيان الذي لم تجرؤ وكالـة الأنبـاء الرسـمية ولا التلفزيـون الوطني على إذاعته.[78] وفور صدور الخبر قام الجنرال محمد ولد عبدالعزيز رئيس أركان الحرس الرئاسي المقال بإلقاء القبض على رئـيس الجمهوريـة،

وبعد فشل المفاوضات بينهما، أُرسل الأخير إلى معتقل للإقامة الجبرية في مجمع قصر المؤتمرات وسط العاصمة نواكشوط. بعد ذلك بساعات، أُعلن عن تشكيل مجلس عسكري يتولى مهام الرئيس، سمي المجلس الأعلى للدولة، ويرأسه الجنرال محمد ولد عبدالعزيز. وكان أول قرار اتخذه هذا المجلس هو إلغاء البيان السابق الذي تضمن إقالة قادة الجيش، كما تم اعتقال الوزير الأول ووزير الداخلية وبعض المقربين من الرئيس المتهمين بدفعه إلى اتخاذ القرار المذكور. من هنا، وعلى هذا النحو بدأت الفترة الانتقالية الثانية (6 آب/ أغسطس 2008- 5 آب/ أغسطس 2009)، وتميزت باصطفافٍ حادٍ لأطياف الطبقة السياسية، بين مؤيد لتصرف القادة العسكريين ورافض له. وتدفقت من الخارج بيانات التنديد والدعوة إلى العودة إلى الشرعية الدستورية، وتشكلت فوراً جبهة من جناح حزب عادل وبعض الأحزاب التي شاركت في حكومات ولد الشيخ عبدالله الثلاث أو في بعضها، وسميت هذه الجبهة بـ "الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية".

وساند الإجراءَ العسكري بتحفظ في البداية كل من حزب زعيم المعارضة أحمد ولد داداه تكتل القوى الديمقراطية، والتحالف من أجل العدالة والديمقراطية، وذلك قبل أن يتأكدا خلال الأيام التشاورية التي نظمها المجلس الأعلى للدولة[79] (من 28/ 12/ 2008 إلى 06/ 01/ 2009) أن العسكريين مصرون على تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية التي وعدوا بها

ودعوا الجميع إلى المساهمة فيها، وهو ما جعل حزب زعيم المعارضة يبتعد عن صف العسكريين، ويقترب أكثر إلى خط الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، حيث يجمع بينهما «الإصرار على إفشال الانقلاب، ويفرق بينهما رفض زعيم المعارضة لفكرة عودة الرئيس ولد الشيخ عبدالله، وإصرار الجبهة على إعادته». ومن الأمور التي عززت صف معارضي الانقلاب تأييد الرئيس المخلوع لهم، خاصة بعد أن أطلق سراحه وأصبحت له حرية الاتصال بمن يريد. كما عزز موقفهم رفض المجتمع الدولي لـ"الانقلاب"، وتهديده بالعقوبات. لكن بدا من البداية أن العسكريين ليسوا في عجلة من أمرهم، وأنهم مستعدون في سبيل الوصول إلى أهدافهم لامتصاص كل الضربات؛ فكلما اشتد الضغط الخارجي عليهم قاموا بتنفيسه عن أنفسهم من الداخل. وهكذا بدأ أعضاء المجلس العسكري حملة علاقات عامة في الولايات الداخلية في كافة مدن الجمهورية، من خلالها اكتسحوا بسهولة القاعدة الشعبية التي ربطوا بها صلات قوية بفعل تلبية بعض حاجات الفئات الأكثر فقراً، عبر تسهيل الوصول إلى الغذاء والدواء بتخفيض الأسعار ورفع بعض الأجور، وتوزيع بعض القطع الأرضية على سكان أحياء الصفيح، والاعتذار للمبعدين إلى السنغال ومالي، ونشر الدعاية بأنهم جاؤوا لرفع الظلم، والضرب على أيدي "المفسدين"، والعمل على إشاعة الأمن في المدن والقرى. وبذلك أقنعوا الكثيرين بأن خصومهم هم المفسدون الذين يسعون إلى بقاء البلد وأهله رهينة لمصالحهم الخاصة.[80]

ولما كانت الدولة تقع في منطقة قريبة من أوربا ومفتوحة على الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي، وتوجد بها شركات غربية كبرى لاستخراج المعادن (النفط، الحديد، الذهب...إلخ)، وتصطاد في شواطئها أساطيل الاتحاد الأوربي وغيره، ويمر بها سيل المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا، كما تمر بها عصابات مهربي المخدرات المتجهين إلى سواحل أوربا، وتعسكر على حدودها الشمالية الشرقية الجماعات المنتمية إلى ما بات يعرف بـ "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، فإن من مصلحة المجتمع الدولي أن تتوصل جميع الأطراف في الأزمة الموريتانية إلى اتفاق يعيد الاستقرار، وهذا ما حرصت عليه كافة جهود الوساطة، حتى بعد أن أخفقت مفاوضات نواكشوط التي رعاها الرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي الزعيم الليبي معمر القذافي في آذار/ مارس 2009. [81]

لكن بعد مفاوضات عسيرة استمرت شهوراً في أديس أبابا وباريس وطرابلس ونواكشوط وداكار، تم التوصل إلى اتفاق داكار[82] الذي رعته المجموعة الدولية، ممثلة على نحو خاص بالرئيس السنغالي عبدالله واد، يساعده مندوبون عن كل من الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوربي.

وقضى اتفاق داكار[83] بإنهاء الأزمة السياسية القائمة عبر تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية إلى 18 تموز/ يوليو 2009 بعد أن كان المجلس الأعلى

للدولة حدده في 6 حزيران/ يونيو 2009، وإعادة فتح باب الترشحات أمام الراغبين في ذلك، وفتح قوائم الناخبين أمام من فاتهم التسجيل، وعودة رمزية للرئيس المخلوع كي يوقع المرسوم المنشئ لحكومة وحدة وطنية انتقالية تشكل مناصفة بين الأغلبية الداعمة للانقلاب وبين المعارضة، على أن تكون الوزارات الحساسة فيما يتعلق بالقضية الانتخابية من نصيب المعارضة والوزير الأول من نصيب الأغلبية، وأعيد تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات على أساس ثلث للأغلبية الداعمة للعسكريين وثلثين للمعارضة، ورئيس اللجنة، وعضوين آخرين من المجتمع المدني. كما تم التوصل، بعد جهد جهيد، إلى تغيير اسم المجلس العسكري من المجلس الأعلى للدولة إلى المجلس الأعلى للدفاع الوطني، وأصبح تابعاً من الناحية القانونية للحكومة، دون مساس بتشكيلته. والتزم ممثلو الهيئات الدولية برعاية الاتفاق والسهر على تطبيقه، وضمان نزاهة الانتخابات وصدقيتها.

وجرت الحملة الانتخابية دون حوادث تذكر، وتمت الانتخابات في الموعد المحدد، وفاز مرشح المجلس العسكري في الدور الأول على غير المتوقع. واعترف أربعة من المرشحين بالنتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية وأقرها المجلس الدستوري. واعتبر المراقبون المحليون والدوليون أن الانتخابات جرت بصورة مقبولة عموماً، وتم تنصيب الرئيس في الخامس من آب/ أغسطس 2009 بحضور الجهات الدولية التي رعت اتفاق داكار

وسهرت على تطبيقه عملياً. لكن ذلك لم يمنع بعض المترشحين من الاعتراض على النتائج، حيث شكَّكَ أربعة منهم في نتائج الانتخابات واعتبروها استمراراً للانقلاب على الديمقراطية، وطالبوا المجموعة الدولية بتكوين لجنة للتحقيق في الموضوع. وتقدم ثلاثة منهم بطعون موثقة بما يقولون إنه خروقات شابت تلك الانتخابات، لكن المجلس الدستوري رفضها بسرعة. وقد رد اثنان منهم على ذلك الرفض ببيان مشترك جاء فيه: [84] «إننا نحن المترشحَين للانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 18 يوليو 2009، الموقعَين أسفله، بعد الاطلاع على النتائج المعلن عنها من قبل المجلس الدستوري بتاريخ 23 يوليو 2009، وبعد أن تفحصنا تلك النتائج التي طبعها تشابه مريب في الأرقام التي حصل عليها المترشح محمد ولد عبدالعزيز في مقاطعات البلد الثلاث والخمسين، نرفع إلى الرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

1. إن قرار المجلس الدستوري القاضي بتزكية اقتراع 18 يوليو 2009 جاء في سياق متأثر باستقالة رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إثر اطلاعه على محتوى العرائض التي تقدم بها المترشحون للطعن في نتائج الاقتراع.

2. لقد اتخذ المجلس الدستوري قراره بتزكية الاقتراع على أساس بيان من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مثير للجدل وفي ظروف غامضة، حيث تم توقيعه وإعلانه من طرف شخص غير مؤهل لذلك، وهو الأمين العام.

3. لقد تبنى المجلس الدستوري قراره المزكي للاقتراع بسرعة مستغربة دونما تريث، وقبل الحصول على رأي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات الذي كان طلبه، وقبل أن ينفض اجتماع اللجنة. ونلاحظ أن المجلس الدستوري اتخذ قراره الرافض لعرائض الطعون بعد ثماني وأربعين ساعة فقط، وذلك رغم شدة تعقيد الملف واتساع المهلة الشرعية المخولة له والمحددة بثمانية أيام.

4. إنه من البديهي كون المجلس الدستوري أغفل كلياً وقائع جد خطرة تضمنتها عرائضنا وكانت دراستها تتطلب حداً أدنى من التحريات للتأكد من صحة ونظامية اقتراع 18 يوليو 2009 وتتعلق هذه الوقائع على وجه الخصوص بالأمور التالية:

أ. خروقات ممنهجة للاتفاق الإطار المبرم في داكار.

ب. المميزات الفنية لبطاقة التصويت المستخدمة.

جـ. اللائحة الانتخابية والحالة المدنية.

د. التصويت المتعدد، وخاصة تصويت العسكريين تحت الإمرة.

هـ. شراء الذمم بصورة علنية وعلى نطاق واسع.

و. الارتفاع المريب لعدد البطاقات اللاغية، رغم كل الترتيبات النظامية المتخذة لتسهيل التصويت... إلخ».

وقد أثمرت الأزمة السياسية التي أدت إلى انقلاب 6 آب/ أغسطس 2008، والأحداث والتحولات التي تلته خريطة سياسية جديدة للبلد وموقفاً سياسياً جديداً، يمكن تلخيصهما فيما يلي:

1. الخريطة السياسية: تشكل هذه الخريطة أربعة أطراف تتفاوت في القدرة على الفعل، ولا تخلو توجهاتها من ضبابية والتباس:

أ. أوليغرشيات متنافسة، احتكرت نظام الدولة ومنافعها طيلة العقود الثلاثة الماضية. وأغلب هذه الأوليغرشيات الآن في صف المعارضة، وعدد منها أقل في صف الرئيس الجديد والمؤسسة العسكرية الداعمة له.

ب. معارضة أقضت مضجع نظام معاوية ولد الطائع وساهمت كثيراً في خلخلته، ثم لما انشطرت قبيل انقلاب 6/ 8/ 2008 حاشية النظام من قوى الموالاة إلى شطرين متصارعين أحدهما استأثر بالرئيس، والآخر تمترس وراء قادة الجيش الساعين لاستعاد السلطة، انشطرت بدورها بعد هذا الانقلاب "قوى التغيير" إلى ثلاث شعب:

- شعبة جعلت همها إنزال العقوبة بقادة الجيش المنقلبين لحسم مشكلة تدخل الجيش في السياسة وشؤون الحكم، مع أنها لا تملك القوة لذلك، وأبرز ممثليها اتحاد قوى التقدم، والتحالف الشعبي التقدمي، والإصلاحيون ومن حالفهم من منظمات نقابية.

- شعبة رأت أن تساند الانقلاب الجديد للخروج بالبلاد من المأزق، ويمثلها حزب حاتم وغيره.

- شعبة ثالثة وقفت في منتصف الطريق، "تفهمت" الانقلاب الجديد، لكنها اشترطت التزام قادة العسكر بعدم المشاركة في الانتخابات التي وعدوا بها، وتسليم مقاليد الأمور لمن ينتخب، وعدم تكرار التدخلات السابقة، وهذا ما لا يبدو أنها تملك القدرة على إقناع القادة العسكريين به. ويمثل هذه الفئة تكتل القوى الديمقراطية والتحالف من أجل العدالة والديمقراطية.

جـ. قادة المؤسسة العسكرية الذين كانوا دعامة نظام ولد الطايع الأساسية؛ انقلبوا عليه عندما وصل نظامه إلى طريق مسدود في 2005/8/3، ثم انقلبوا على أول رئيس منتخب عندما حاول قلب ظهر المجن لهم في 2008/8/6.

د. قاعدة شعبية عريضة متعطشة إلى العدل والمساواة والتنمية، وناقمة على طبقة سياسية فقدت الأمل فيها وارتبطت في تصورها الجمعي بسوء التسيير والرشا والتبذير وقصر النظر والأنانية.

2. أما الموقف السياسي فيتمثل في أن المعارضة التقليدية التي ظلت ترفع شعار التغيير؛ واستطاعت، بفضل صلابة موقفها المعارض لانقلاب 6 آب/ أغسطس، أن ترفع رصيدها السياسي وتكون رقماً صعباً في المعادلة

السياسية في البلد، حتى أرغمت النظام على أن يقدم لها تنازلات خلال المفاوضات التي أسفرت عن اتفاق داكار؛ هذه المعارضة بدت خلال الحملة الانتخابية الأخيرة قطباً جاذباً لجموع من يعرفون بـ "رموز الفساد"، الذين هجروا صفوف الداعمين لمرشح العسكريين بسبب شعاراته المناهضة لهم أو لتحالفه مع منافسيهم وخصومهم التقليديين. وهذا ما خلط أوراق قوى المعارضة، ونقلها في أعين القاعدة الشعبية من قطب دعاة الإصلاح إلى قطب "حماة الفساد"، وجعل العسكريين ينتزعون منها أبرز شعاراتها الإصلاحية، فيتحولون بذلك في أعين العامة، من دور حماة "الطبقة الفاسدة"، إلى دور "الثوار المصلحين" رغم موالاة الكثير من المفسدين لهم.

ولعل تدفق تلك المجموعات إلى المعارضة أوهمها أنه أصبح في متناولها الوصول إلى السلطة، باعتبار أن أغلب خصومهم السابقين صاروا إلى صفها الآن، وأن العسكريين باتوا مرفوضين من قبل الجماهير الشعبية التي تُحمِّل الأنظمة العسكرية السابقة مسؤولية بؤسها، ومنبوذين من قبل المجتمع الدولي لأنهم خارجون على القانون. وقد لعب هذا الوهم دوراً كبيراً في غياب التنسيق بين أقطاب المعارضة، حيث كثر بينهم المترشحون للرئاسة، ظناً من بعضهم أنه سيضمن الفوز في حال حصوله على تأييد أكبر عدد من رموز نظام ولد الطائع، الذين كانوا حتى الأمس القريب يملكون المال والنفوذ؛ واقتناعاً من بعضهم الآخر بأن أياً من المترشحين لن يستطيع حسم النتيجة لصالحه في الدور الأول نظراً إلى قوة المنافسة، وبالتالي فإن

الدور الثاني سيفتح الفرص لمناورات جديدة من أجل الحصول على مكاسب شخصية. لكن غاب عن زعماء المعارضة أن المؤسسة العسكرية الأمنية لاتزال قطب رحى السلطة في البلد، وبدون توثيق الروابط معها لا يمكن للطامح إلى السلطة في هذا البلد أن يصل إلى مبتغاه في المدى المنظور. ومع ذلك، فلا أحد يشكك في أن قوى التغيير المناضلة بمختلف أطيافها، لديها الفرصة والخبرة الكفيلتان بنهوضها من كبوتها حتى تبقى رقماً صعباً في المعادلة السياسية في البلد، وسهماً في خاصرة من تسول له نفسه إمكانية سرقة آمال الناس.

إن الصراعات السياسية المستمرة في البلد على مدى عقد من الزمن، هو عقد ثورة المعلومات (الإعلام الجماهيري والوسائط المتعددة، وشبكة الإنترنت)، خلقت لدى المواطن البسيط موقفاً جديداً يتمثل في رؤية للوضع السياسي في البلد، يمكن تلخيصها في المسائل التالية:

1. إن الطبقة السياسية في البلد – في غالبها الأعم – ظلت تحتكر منافع الدولة، وتعمل على تفكيك نسيج المجتمع وتفقيره وتخريب اقتصاده وهدر ممتلكاته.

2. إن شعار الديمقراطية الذي تسوِّقه هذه الطبقة من وقت لآخر، هو كلمة حق يراد بها باطل، يستغلها أناس غير ديمقراطيين للوصول إلى غاياتهم، والديمقراطية وسيلة لغاية لا يمكن الوصول إليها إلا عبر مسلسل طويل، يقتضي إقامة ظروف اجتماعية ثقافية اقتصادية لا تتأتى

إلا من تراكم تجارب مازالت لم تتراكم بعد، ولا يمكن للمجتمع أن يضحي في انتظارها بضروريات حياته: أمنه، وتعليم أبنائه، وصحته، وفرص توظيفه، وسكنه اللائق، وبِناه التحتية، وقوته.

3. إن انشغال الطبقة السياسية بالصراع على المصالح الشخصية دفع بالبلد إلى أتون الفوضى وأوقف قطار التنمية، وأدى إلى انعدام الأمن وانتشار الجريمة بشتى أنواعها: الإرهاب، مافيا المخدرات، عصابات الجريمة المنظمة.

4. إن الخلاص من هذه الوضعية ومن نتائج أعمال الطبقة السياسية التي قادت إليها يقتضي إيجاد حاكم قوي كاريزمي ذي رؤية واضحة للإصلاح، قادر على إصدار القرارات وتنفيذها دون تردد، لديه من التصميم ما يكبح به جماح طبقة المفسدين، ويوفر الأمن، ويوجه الجهود إلى العمل الملموس الذي يلامس الحياة اليومية للمواطن.

5. إن القوى الدولية المؤثرة والمرتبطة مصالحها بمصالح البلد، أصبحت ترى أن استمرار الاضطراب يعني خلق تربة استقطاب لعصابات الإرهاب ومافيا تهريب المخدرات وقوافل الهجرة السرية، في منطقة تطل على أوربا الغربية وعلى الأمريكتين. ومن ثم؛ فمن الواجب إقامة نظام مستقر قادر على ضبط الأمور. وربما يفسر هذا إصرار ممثلي المجتمع الدولي على تقريب وجهات النظر بين كافة الفرقاء حتى تم التوصل إلى اتفاق داكار.

ويمكن القول إن نتائج الموقف السياسي الذي تبلور خلال المرحلة الانتقالية الثانية صبت في صالح ما يمكن اعتباره السيناريو الثاني لدى العسكريين، وذلك بعد أن تم الإقرار بفشل السيناريو الأول المطبق بعد انقلاب 2005. فقد كان ذلك السيناريو يقوم، فيما يبدو، على أن الحكم العسكري المباشر لم يعد مقبولاً داخلياً وخارجياً، لكن متطلبات الاحتفاظ بالسلطة تقتضي اتخاذ واجهة مدنية، يحركها القادة العسكريون عند الضرورة. وكان انقلاب 2008 إعلاناً بفشل ذلك السيناريو، وإيذانا باللجوء إلى البديل الثاني القاضي بأن يكون رأس النظام منحدراً من المؤسسة العسكرية، لكن بعد أن يتلاءم مع مقتضيات الدستور التي تمنع ترشح العسكري لمنصب رئيس الجمهورية. وهذا ما يقتضي أيضاً اتخاذ كافة الإجراءات لضمان شفافية الاقتراع: كفتح الترشح أمام الجميع، وإعطاء كل الضمانات التي يستحيل معها الطعن في الانتخابات، مثل: إشراك المعارضة في الإشراف المباشر على العمليات الانتخابية، وإشراف أكبر قدر ممكن من المراقبين الدوليين عليها، وجعل المجلس العسكري الذي يمسك بمقاليد الأمور تابعاً من الناحية الشكلية للحكومة الائتلافية.[85]

خامساً: نتائج انتخابات تموز/يوليو 2009

أولاً: وعود الرئيس الجديد

تم انتخاب محمد ولد عبدالعزيز، مرشح المجلس العسكري في الدور الأول، على نحو يعسر معه إيجاد الأدلة المادية الملموسة للطعن في مصداقية

ذلك الانتخاب من الناحية القانونية. والتزم الرئيس المنتخب في خطاب تنصيبه بالوفاء بما تعهد به من إصلاحات في برنامجه الانتخابي، وهي: [86]

1. على صعيد السياسة الداخلية:

أ. بناء دولة قائمة على العدل والمساواة والقيم الجمهورية، ينعم في ظلها الكل بالأمن والاستقرار.

ب. القضاء على الفساد ومخلفاته.

جـ. نشر وترسيخ القيم الثقافية النابعة من الدين الإسلامي الحنيف، ومن ثراء الحضارة العربية والإفريقية.

د. تسيير موارد الدولة واستغلال ثرواتها بطريقة شفافة، معقلنة ومسؤولة، تسييراً قائماً على أولويات هي:

- إصلاح الإدارة لتطهيرها نهائياً من الممارسات السيئة وللرقي بها إلى المستوى المطلوب من حيث الخدمات والمصداقية.
- إصلاح قطاع العدالة.
- توفير الخدمات الصحية الضرورية للمواطنين في كافة مناطق البلد.
- إصلاح النظام التربوي (تربية مدنية سليمة، الرفع من مستوى التكوين، ملاءمته مع حاجيات سوق العمل، ومتطلبات البحث العلمي في البلد).

- فك العزلة عن الولايات الداخلية في إطار سياسة تهدف إلى إنشاء البنى التحتية اللازمة لتنمية البلد.
- القضاء على الفقر وأسبابه اعتماداً على موارد البلد الذاتية ثم على التعاون مع شركائه في التنمية، والحد من البطالة في صفوف الشباب، وانعتاق المرأة.
- إعادة تنظيم الجيش الوطني وقوات الأمن لتصبح قادرة على القيام بمهامها على أحسن وجه.
- محاربة الإرهاب وأسبابه.

2. على صعيد السياسة الخارجية:

تعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة (دول المغرب العربي، دول الجوار، تنشيط الحوار العربي الإفريقي ومع دول الاتحاد الأوربي)، ودعم كل الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة واسترجاع كافة الأراضي العربية المغتصبة، وذلك من خلال دبلوماسية فعالة ومنتجة.

ثانياً: تحديات في طريق الوفاء بالوعود

لئن بدا هذا البرنامج طموحاً من الناحية النظرية، ومشجعاً للقيام بإصلاحاتٍ جادة ونابعة من حاجات المجتمع الأساسية الملحة؛ إلا أن معوقات عدة تقف في طريق الوفاء بالتعهدات الواردة فيه، نذكر منها معوقين اثنين نراهما الأخطر:

1. مطامح المحيطين بالرئيس نفسه إلى المزيد من الامتيازات، خاصة على المستويين الاجتماعي والسياسي؛ وهي مطامح ظهرت بوادرها خلال الشهور التي سبقت الاقتراع، من خلال حجم المال الذي تم إنفاقه لإنجاح الرئيس. كما أن من النقاط الرئيسية في شخصية الإنسان الموريتاني ضعفه الشديد ولين عريكته أمام أفراد أسرته، حيث إن كل ما بحوزة الفرد من مال وسلطة ملك مشاع لأسرته الضيقة ثم للأسرة القبلية الكبيرة.

2. تشبث الطبقة السياسية ككل، والأوليغرشيات السياسية خاصة، بامتيازاتها التي اعتادت أنها حق مكتسب لها، وبالتالي أصبحت ترى في محاولة انتزاعها منها نوعاً من قطع أرزاقها.

فهل يكفي الرجل طموحه المعلن وقدراته الشخصية، وطموح القاعدة الشعبية إلى مزيد من الإنصاف وحسن التوزيع، لتحويل الوعود الانتخابية إلى خطط عملية لخلق مستوى من الاستقرار السياسي، يمكن فيه تحرير العمل الاجتماعي والاقتصادي من أسر العبث السياسي والمنافع الشخصية؟ وهل لدى الرجل من التصميم ووضوح الرؤية والوسائل البشرية والمادية، ما يسمح له بمجابهة التحديات العشرة التالية:

1. الوصول إلى صيغة جديدة للحكم، قابلة للاستمرار به وبدونه.

2. غرس صورة نظام الدولة في المخيال الجمعي.

3. التغلب على فقدان الثقة بالتجربة السياسية الديمقراطية، وهلامية السلطة المركزية في المخيال.الجمعي، وهيمنة العادات المحافظة المتأتية من الارتباط بالهوية القبلية العتيقة المناهضة للصالح العام.

4. التغلب على حصاد ثلاثة عقود من تعويد المجتمع على الاستخفاف بالقانون والنظام والشأن العام، فضلاً عن الفساد المستشري في شتى القطاعات، والذي صارت معه مؤسسات الدولة تتماهى مع من توكل إليه.

5. انتشار الفقر والبطالة والاتكالية واحتقار الإنتاج.

6. انتشار الأمية وقلة الملتحقين بالمدارس، وانعدام خطط سليمة للتنمية البشرية التي تعد البداية لأي تنمية شاملة.

7. قلة السكان وضيق السوق المحلية وتدهور القدرة الشرائية، وانعدام البنى التحتية ووسائل الإنتاج الحديثة واليد العاملة المؤهلة.

8. الحاجة الملحة إلى فتح باب الأمل أمام أكثر من مليون من الشبان والفتيات (أقل من 25 سنة)، لا تستوعب المدارس منهم في الابتدائي سوى حوالي 70٪ يتسرب أكثر من نصفهم، ولا يستوعب التعليم الثانوي منهم سوى 15٪ لايتمكن من الحصول على الثانوية منهم أكثر من 80٪، ولا يقبل منهم في المرحلة الجامعية إلا 3٪ ممن نجحوا في

المرحلة الثانوية. أما القلة الذين يتخرجون في الجامعة فلا يحصل منهم على عمل إلا القليل، وعبر طرق ملتوية تتحكم فيها غالباً المحسوبية. كل ذلك يدفع بمئات الآلاف من الشباب الفاشلين في مختلف المراحل، إلى جحيم اليأس والحقد على نظام سياسي واجتماعي حرمهم الأمل وسد الطرق أمامهم، وهدر بتضييعهم أكثر من 90٪ من طاقات البلد وثرواته التي لا تعوض. لذا فلا غرابة بعد هذا المصير أن يكونوا فريسة سائغة لمن يبشرهم بإخراجهم من هذا الجحيم إلى جنة الدنيا والآخرة التي لا يفصلهم عنها سوى حمل حزام ناسف أو قذيفة يفجرونها في هذا المجتمع الذي حرمهم الأمل وقضى عليهم بالشقاء.[87]

9. تنامي شبكة من الناشطين في الخفاء بدأت تدفع البلد نحو حلبة محور الصراع الدولي المشتعلة ناره من إندونيسيا إلى نواكشوط.

10. انتشار مافيا المخدرات في البلد.

فما هي إذاً الاحتمالات الممكنة لتطور النظام الموريتاني الجديد في المستقبل المنظور، بناء على هذه المعطيات؟

ثالثاً: احتمالات المستقبل

تفتح هذه المطالب والتحديات نافذة على العديد من الاحتمالات الممكنة لمآل النظام السياسي في البلد على المدى المنظور؛ أي السنوات الخمس المقبلة،

بناء على الوضعية الراهنة المتولدة عن انتخابات تموز/ يوليو 2009، نقف منها عند احتمالين يمكن اعتبار أحدهما يمثل حداً أقصى في مجال التنكر للوعود، في حين يمثل الآخر حداً عالياً في مجال الوفاء بها:

الاحتمال الأول:

إعادة إنتاج صورة قريبة من النظام الذي حكم البلاد خلال الثلاثين سنة الماضية، خاصة في نسخته الأخيرة التي حكمت فيما بين 1991-2005: نظام يقوده عسكري خلع بذلته وقرَّب عشيرته؛ نظام الأزمات المتلاحقة، والتنمية المعطلة، وتكديس الثروة بأيدي الخاصة، وتفقير المجتمع والدولة. وهو ما يرشح الوضع الاجتماعي، وبالتالي السياسي، في البلد إلى مزيد من التأزم مدنياً وعسكرياً، ويؤدي شيئاً فشيئاً إلى سوء العلاقات مع الجوار، وإلى مزيد من العزلة الدولية، وإلى توجيه جهود النظام نحو الانشغال بتشديد القبضة الأمنية، على حساب التنمية. عندئذ لا يستبعد أن يؤدي انفجار الأوضاع في أي لحظة إلى أزمة وخيمة العواقب لا أحد يتحكم في مداها ولا فيما ستفضي إليه من نتائج قد تقلب الواقع الاجتماعي والسياسي رأساً على عقب، فضلاً عن أنها ستضع وحدة الوطن في مهب الريح.

الاحتمال الثاني:

قيام نظام يسعى إلى الاختلاف عن الماضي، بشكل أو بآخر، بحيث يظهر الرئيس أوضح رؤية وأكثر تصميماً من كل من سبقه من العسكريين

والمدنيين، فيخرج من شرنقة الأوليغرشيات المشبوهة، ويخضعها للقانون، ويعيد صياغة المؤسسة العسكرية بتحويلها إلى مؤسسة مهنية تملك القدرة المعنوية والمادية على حماية التراب الوطني وأمن المواطن وعلى فرض سلطة القانون التي عليها مدار الاستقرار ثم التنمية، ويطبق القانون على الجميع، بادئاً بنفسه والمقربين إليه.

إن تبني هذا الخيار سيمنح الرئيس دعم القاعدة الشعبية العريضة التي أصبحت تلح في طرح سؤال القيادة القادرة على السير بالبلد إلى الأمام؛ وتظهر علناً رفضها لسيطرة الحاكم وطبقته الفاسدة.

كما سيلقى الدعم الأكيد من المجتمع الدولي، الذي يخشى الفوضى في بقعة لا يفصلها عن أرض الاتحاد الأوربي أكثر من 30 دقيقة (هي مدة الرحلة بالطائرة بين عاصمة موريتانيا الاقتصادية نواذيبو ولاس بلماس في جزر الكناري الإسبانية). وتأتي فرنسا على رأس الدول التي تولي اهتماماً كبيراً للاستقرار في موريتانيا؛ فعملاقها النفطي شركة توتال Total ستبدأ قريباً ضخ النفط من منطقة "تَاوْدَنِّي" وسط الصحراء الموريتانية؛ هذا فضلاً عن الأهمية التي توليها دول حلف شمال الأطلسي عموماً للجهود الأمنية التي تشترك فيها إلى جانب موريتانيا كل من الجزائر ومالي والنيجر، والموجهة بالدرجة الأولى ضد ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبدرجة ثانية ضد تهريب المخدرات وقوافل الهجرة السرية.[88] وترى مجموعة "فرنسا–إفريقيا"[89] – المثيرة للجدل – أن نظام ولد عبدالعزيز ذي الخلفية العسكرية، قد يكون أصلح لهذه المهمة من غيره في موريتانيا.

لكـن بالمقابـل، سـيلقى تبنـي هـذا الخيـار معارضـة مـستميتة مـن الأوليغرشيات المشار إليها سابقاً، لأنها ترى في أي إصلاح قَطْعـاً لأرزاقهـا، ومعارضة أقوى من المقربين إلى الرئيس نفسه، لأنه سيُقيِّد حريتهم التي طالما كانت مطلقة في التصرف بممتلكات الدولة. ولحماية هـذا الخيـار لابـد مـن الاستعداد لمواجهة قوية مع كل هؤلاء، فـنحن في دولـة أدى غيـاب التقاليـد الديمقراطية فيها إلى ضعف سلطة القانون.

الخاتمة

تتبعنا في هذا العرض خطى التحولات السياسية السابقة عـلى التجربـة الجارية في موريتانيا منذ آب/ أغـسطس 2005، والعوامـل التـي أدت إليهـا، والنتائج التي انبثقت عنها حتى الآن.

وقد أبرزت هـذه التحـولات، وبخاصـة الانقلابـات، طبيعـة الـشعب الموريتاني المسالمة؛ فتاريخ الانقلابات الناجحـة في موريتانيـا يؤكـد حـصولها دون إراقة دماء. كما أن المفاوضات الطويلـة بـين الأطـراف المتـصارعة عـلى السلطة خلال الشهور التي سبقت انتخابات 18 يوليـو/ تمـوز 2009 تميـزت بالهدوء والحرص على الخروج بحل وسط يرضي كافة الأطراف. ولئن كانت هذه الميزة إيجابية من حيث نشر روح التسامح والتسامي على الأحقاد، فإن لها سلبية خطيرة تتمثل في ضمان الإفلات من العقـاب، ممـا يـشجع عـلى تكـرار الخطأ. وأبرزت هذه التحولات أن التغيير في النظام السياسي لم ينجح قـط في البلد إلا من خلال ثورة القصر، التي كانت دائماً مدعومة من جهات سياسية

مدنية، مما يوضح مركزية المؤسسة العسكرية في جهاز السلطة الموريتانية. كما أوضحت من جهة أخرى أن الانتخابات في موريتانيا، وإن جرت خلال التجربتين الأخيرتين (2007 و 2009) في جو تطبعه الحرية والنزاهة في الظاهر، فإن عقليات الفاعلين في المشهد السياسي والاجتماعي تكاد تفرغها من مغزاها وتحولها إلى مسرحية هزلية. ذلك أن الانتخابات هي آلية الديمقراطية التي تحقق بها ماهيتها: قبول التعددية والاختلاف، ومعالجة الخلافات بصفة سلمية، وانتقاء البرنامج التنموي الأصلح للمجتمع. ومن الشروط المساعدة على ذلك: حرية الصحافة، وحرية التنظيم، واستقلال القضاء، ونزاهة الانتخابات.

وفي موريتانيا لاتزال هذه الشروط في حاجة إلى مزيد من النضج حتى تحقق الغاية منها؛ فالصحافة يغلب عليها حتى الآن طابع المدح والهجاء الشخصيين، ويغيب عنها النقد البناء لأداء السلطة وكشف أخطائها. أما الأحزاب فهي حتى الآن مشتتة عاجزة عن تحديد أهدافها وأولوياتها؛ ومن ثم فلا يمكن أن تحقق الأهداف الكبرى المتوخاة من مبدأ حرية التنظيم. وبالنسبة للمؤسسة القضائية فيطبعها العجز والتردد اللذان خلقهما اعتيادها الخضوع لإملاءات السلطة التنفيذية، وهذا ما يمنعها القيام بواجبها الذي هو ضمان العدل والمساواة. وأما العملية الانتخابية التي مغزاها تقييم من يحكم، لوضع الإنسان المناسب في الموقع المناسب، وضمان التداول السلمي على السلطة، فيكاد يفرغها من معناها اقتناع الناخب بأن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لصالح من تدعمه السلطة.

ومع هذا كله، فلابد من الإقرار بأن الفترة التي كان الشعب فيها يتهافت على تأييد كل من يستولي على السلطة بالقوة دون تروٍّ قد ولت إلى غير رجعة. وصار على كل من ينوي القيام بانقلاب عسكري أن يفكر كثيراً؛ لأنه لن ينعم بالراحة قبل بذل جهود مضنية لاسترضاء القاعدة الشعبية التي لم تعد تثق بالوعود اللفظية، ولا تهاب الهراوات، هذا فضلاً عما سيواجه أصحاب النوايا الانقلابية من نخبة سياسية عريضة خبرت مقارعة الأحكام الفاسدة وسجونها ومنافيها، وتكونت لديها عبر مسارها النضالي قناعة راسخة بأن مواجهة من يغتصبون السلطة واجب كل مواطن شريف.

ومما يؤكد ذلك أن قادة انقلاب 2005 سعوا إلى إيجاد واجهة مدنية تصل إلى قمة السلطة عبر انتخابات مزكاة من الجميع. وفي استراتيجيتهم الثانية، بعد إخفاق الأولى في تحقيق الأهداف المرجوة، سعوا بعد انقلاب 2008 أن يصل مرشحهم إلى قمة السلطة عبر الطرق القانونية المتفق عليها، فما كان منه إلا أن استقال من منصبه السياسي وتنازل عن رتبته العسكرية، ثم شرع في حملة انتخابية طويلة ومكلفة طرق فيها أبواب البيوت والأكواخ والخيام في مختلف زوايا البلد وأركانه، طالباً نيل ثقة الجميع ضمن منافسة شرسة مع مجموعة من المترشحين الأقوياء.

ولعل كل هذا يعني أن المجتمع الموريتاني، وهو مجتمع صحراوي يقدس الحرية ويرفض الخضوع، لم يعد يرضى بأقل من حكم رشيد قوي يوفر له العدالة والأمن والرخاء، وأنه مصمم على الوصول إلى هذا الهدف.

الهوامش

1. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسن أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

2. كثرت المعالجات على هذا الصعيد، ونخص منها بالذكر الحوار الذي دار بين سعيد بن سعيد العلوي و السيد ولد اباه، في كتابهما: **عوائق التحول الديموقراطي في العالم العربي، سلسلة حوارات لقرن جديد** (دمشق: دار الفكر، 2006).

3. المنكب البرزخي: هذا التعبير للعلامة الموريتاني الشيخ محمد المامي(ت. 1292/ 1875)، وهو إحدى التسميات البالغة الدلالة التي أطلقها على بلاده التي عرفت في المشرق الإسلامي منذ القرن 12هـ/ 18م بشنجيطي وأهلها بالشناجطة. ولذا قال: «إن علم أهل المنكب البرزخي عند الأمصار [أهل المدن الإسلامية]: الشناجطة». ويعبر "بالمنكبية" عن موقع بلاده الطرفي بالنسبة للعالم الإسلامي، و"بالبرزخية" عن شغورها من الأحكام وتوسطها بين سلطتين هما الدولة العلوية في الشمال والدولة المامية في الجنوب حين يقول: «ونحن أهل بادية، في فترة من الأحكام، بين العمالتين الإسماعيلية والبوصيابية». واستخدم هذا التعبير في أكثر من أثر من آثاره الكاثرة ولاسيما في كتابيه الطريفين: **كتاب البادية** (نواذيبو، موريتانيا: نشر زاوية الشيخ محمد المامي، 2006)؛ و**إدخالات البحر في الغدير** (مخطوط غير محقق بحوزة الباحث محمد المختار ولد السعد).

4. راجع بهذا الخصوص:

Robert Vernet, *La Mauritanie des origines au début de l'histoire* (Nouakchott: C.C.F, 2^{em} édition, 1989); G. Camps, *Les Berbères aux marges de l'histoire* (Paris: ed. de Hespérides, 1980), 122-169.

وكذلك البشير بن سلامة، «الصحراء في التاريخ القـديم»، في: **تـاريخ أفريقيـا العـام** (باريس: منشورات جين آفريك– اليونسكو، 1989، المجلد الأول)، ص591-614؛ وعمار المحجوبي، «العصر الروماني وما بعـده في شـمال أفريقيـا»، في: **تـاريخ أفريقيـا العام**، المرجع السابق، ص475-547؛ وأبو عبيد البكري، **المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب** (طبعة الجزائر: 1957)، ص148-172.

5. راجع في هذا الخصوص:

Georges Duby, *Les trois ordres ou l'imaginaire du féodalisme* (Paris: Ed. Gallimard, 1980); Georges Dumézil, *Mythes et épopées* (Paris: 1966, T. 1).

6. انظر:

Constant Hames, "La société maure ou le système des castes hors de l'Inde," in *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. XLVI, 1969, pp. 163-177.

7. كلمة "العرب" هنا لا تشير إلى انتماء عرقي، وإنما إلى منزلة اجتماعية وقيمة سلوكية.

8. السيبي Sebby هو الاسم المماثل لكلمة "العرب" لدى سـكان النهـر ذوي الأصـول الإفريقية، خاصة منهم قبائل "البولار".

9. أي حملة السلاح.

10. التوروبّي *Toorobbe* هو الاسم المماثل لاسم "الزوايا" أو "الطلبة" لدى سكان النهـر ذوي الأصول الإفريقية، وخاصة "البولار" منهم، وكلتاهما تعني الفئة المنشغلة بتعلم الثقافة الإسلامية؛ أي حملة القلم في مقابل حملة السلاح.

11. المحضرة: مؤسسة تعليمية عليا بدوية متنقلة مفتوحة لا إكراه فيها، تعتمد في تدريسها على التلقين والحفظ، أفرزها واقع المجتمع البدوي الموريتاني وحاجتـه إلى أداة لإنتـاج المعرفة واحتضانها في وسطه الظاعن المخصوص. وشكلت الإطار المؤسسي للتوسـع الأفقي والعمودي للثقافة الشنجيطية على أثر ما عرفته سماتها البنيوية ومسارها العـام

من تغير ابتداء من نهاية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، حيث أخذت التقاليد العلمية تهجر مراكز ومحطات العبور "الساحلية" إلى الأرياف البدوية المرتبطة بالتجارة الأطلسية. وشكل القرنان الثامن عشر والتاسع عشر أوج ازدهار المحضرة وعطائها المعرفي.

12. راجع على سبيل المثال لا الحصر: المختار بن حامد، **موسوعة حياة موريتانيا، التاريخ السياسي** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000)؛ وأحمد بن الأمين الشنقيطي، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط** (القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، 2008)، ص478 وما بعدها؛ وكذلك:

Abdel Wedoud Ould Cheikh, *Nomadisme, Islam et pouvoir politique dans la société maure précoloniale(XI-XIXe siècle). Essai sur quelques aspects du tribalisme*, Thèse pour le doctorat en sociologie (Sorbonne, France: 1985, 3 volumes, T1) 163-196; Constant Hames, "La société maure ou le systhème des Castes hors de l'Inde", in: *Cahiers du C.E.R.M*, n° 133/1977, 10-21; Francis de Chassey, *L'étrier, la houe et le livre: sociétés traditionnelles au sahara et au Sahel occidental* (Paris: Anthropos 1977); Pierre Bonte, "Tribus, factions et Etat. Les conflits de succession dans l'Emirat de l'Adrar," in: *Cahiers d'Etudes Africaines*, 87-88, XXIII, 3-4 (1982), 489-516.

13. إشارة إلى المثل الشعبي القائل: "النَّاسْ ألاَّ تَحْتْ اَرْكَابْ وَلَّ تَحْتْ اَكْتَابْ" الذي يعني أن المجتمع لا يستقيم أمره إلا تحت قيادة زمنية أو روحية.

14. السَّيبة: مشتقة من فعل ساب: جرى، ومشى مسرعاً، وذهب كل مذهب. والسائب: الفوضوي الذي لا يتقيد بقانون ولا نظام، والسائبة من الأنعام المهملة المتروكة بدون راعٍ. وتعني السيبة في الاصطلاح المخزني المغربي « تأرجح حضور المخزن في الوسط القبلي بين وضعية "الشغور" ووضعية "الجور"» (**القاموس المحيط**، مادة: سيب)؛ ومحمد القبلي، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1987)، ص79 وما بعدها؛ ومحمد الضريف، مؤسسة السلطان:

"الشريف" بالمغرب، محاولة في التركيب (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1988). أما في الاصطلاح المحلي الموريتاني فتعني الفوضى والشغور من الأحكام الذي عانت منه موريتانيا الأمس ردحاً طويلاً من الزمن وشغل بال فقهائها (راجع على سبيل المثال: الشيخ محمد المامي: **كتاب البادية**، مرجع سابق، باب في المداراة في بلاد الفترة وهي "السيبة" بالحسانية، ص 98-101).

15. يمكن الرجوع بهذا الخصوص إلى مراسلات بابه بن الشيخ سيديه (ت. 1342هـ/ 1924م) بشأن الموقف من الحضور الاستعماري الفرنسي (وهي مجموعة في مخطوط غير محقق بحوزة الباحث محمد المختار السعد)؛ والحوليات الموريتانية ولاسيما: المختار بن المحبوبي (ت. 1391/ 1971)، **نظم حوادث السنين**، تحقيق: أحمد ناه ولد خطري (نواكشوط: المدرسة العليا للأساتذة، ، العام الدراسي 83/ 1984، لم ينشر بعد)؛ وعبدالودود بن انتهاه (ت. 1371هـ/ 1951م)، **نزهة الأخيار في الغامض من الحروب والأخبار** (مخطوط بحوزة الباحث عبدالودود ولد الشيخ).

16. انظر:

Francis de Chassey, *La Mauritanie de 1900-1975* (Paris, France: Anthropos, 1978).

17. راجع فيما يتعلق بإرهاصات الاستقلال: المختار ولد داداه، **موريتانيا على درب التحديات** (باريس: منشورات كارتلا 2006)؛ الفصول الرابع والخامس والسادس، وخاصة الصفحتين 151 و 161 فيما يتعلق بالتحاق ولد حرمة بالمغرب ومبايعته هو وأنصاره ملكه وتبني مطالبه بضم موريتانيا؛ ومحمد الأمين ولد سيدي باب، **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص56 وما بعدها؛ وانظر كذلك:

Ould Mottaly, "Nation et conflit de nationalismes," *Al Beyane*, du 25/6/1992.

18. Ibid.

19. راجع المختار ولد داداه، مرجع سابق، الفصول الرابع والخامس والسادس، وانظر: Ould Mottaly, op. cit.

20. تم ذلك بموجب القرار الذي تبناه مؤتمر شتورة (لبنان) في 28 آب/ أغسطس 1960 – بناء على توصية اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية – والقاضي بـ«مساندة المغرب في مطالبته باستعادة موريتانيا بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أراضيه، ودعمها لموقف المغرب في الأمم المتحدة». ولم تقبل عضوية موريتانيا في الجامعة إلا في مؤتمر القمة العربية المنعقد بالجزائر في كانون الأول/ ديسمبر 1973 بعد أربع سنوات من تطبيع العلاقات المغربية – الموريتانية عملياً خلال مؤتمر القمة الإسلامية الأول بالرباط في أيلول/ سبتمبر 1969، وتبادل السفراء في مطلع عام 1970، وتوقيع معاهدة تضامن وتعاون وحسن جوار. لمطالعة المزيد حول مؤتمر "شتورة" وسياقه، يمكن الرجوع إلى مذكرات المختار ولد داداه، مرجع سابق، الفصل الثامن: الاستقلال المحاصر، وخصوصاً ص209.

21. ابن خلدون، **المقدمة**، ضبط وتقديم محمد الإسكندراني (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، الفصل الثاني من الباب الثاني ص122.

22. انظر:

Jacque Berque, “Qu'est-ce qu'une tribu Nord africain?” in *Maghreb histoire et société*, S.N.E.D (Paris: Duclot 1974).

23. ألقى قائد الانقلاب المصطفى ولد الولاتي أول خطاب له إلى الأمة في 1978/7/13.

24. تحدث الرئيس المختار ولد داداه في مذكراته **موريتانيا على درب التحديات**، مرجع سابق، ص537 عن تلك الاتفاقيات قائلاً إنها: «...كانت تحدُّ بشكل ملحوظ من استقلالنا وسيادتنا. وكُنَّا ندرك ماهيتها عندما وقعنا عليها آنذاك، ولكن مكره أخاك لا بطل، كما يقال. فالتنازع قائم بين رغبتنا الجامحة نحو الاستقلال في أقرب فرصة،

وبين وعينا لعجزنا بمفردنا عن النهوض بتلك الأعباء بفاعلية نتيجة ضعف الوسائل البشرية والمادية. وفي هذا السياق، كانت اتفاقيات 1961 بالنسبة لنا أقل شراً في مسار الخروج عن حلبة الاستعمار، إذ سمحت لنا بالانتقال من مرحلة الاستقلال الداخلي لولوج عهد الاستقلال الممنوح المنسجم مع تلك الاتفاقيات، إلا أنه استقلال على أية حال. وكَمْ تَمَنَّيْنَا أن يقودنا ذلك يوماً ما إلى استقلال حقيقي أو استقلال ثانٍ نتطلع إليه بشغف، وهو إذ ذاك مجرد افتراض».

25. تناول المختار ولد داداه تلك القضايا في أكثر من مكان من مذكراته، انظر المرجع السابق، ولاسيما في الفصلين العاشر والخامس عشر في الصفحات 307، و421، و430 وما بعدها.

26. يرجع في هذا الخصوص إلى وزارة الإعلام والمواصلات في موريتانيا، الوحدة الوطنية داخل حزب الشعب (الوثيقة رقم 1)، نواكشوط 1975، كما يرجى الرجوع إلى:

Abdel Wedoud Ould Cheikh, "Cherche élite désespérément. Évolution du système éducatif et (dé) formation des élites dans la société mauritanienne," in P. Bonte, H. Claudot-Haward (dir.), *Elites du monde nomade touareg et maure*,(Paris, Edisud 2000).

27. حركة الكادحين هي الحركة السياسية ذات التوجه الماركسي التي عارضت نظام المختار ولد داداه في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وتجاوبت مع إصلاحاته الوطنية، ولمزيد من التوسع بشأنها يمكن الرجوع إلى:

De Chassey Francis, *La Mautitanie 1900-1975* (Paris: L'Harmattan, 1984).

28. المختار ولد داداه، مرجع سابق، الفصل العشرون (قراراتنا الثورية)، ص 549-574.

29. المرجع السابق، الصفحات 504 و 553-554.

30. راجع في هذا الخصوص:

Archives nationals de Mauritanie, série E2; Alain Antil, "Découpage colonial et création de frontières: le cas des frontières sahariennes et maliennes de la Mauritanie," in: *Les trajectoires d'un État-frotière, Espaces, évolution poliltique et transformations sociales en Mauritanie* (Dakar: CODESRIA, 2004), 46-65.

كما يمكن الرجوع إلى نص تلك الاتفاقية المترجم إلى اللغة العربية ملحقاً بكتاب محمد سالم الصوفي، **أزمة الصحراء الغربية، تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي (مقاربة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية)** (نواكشوط: المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام – المدى، 2008)، الملحق 6، ص236–239.

31. هذا الاستشهاد منقول من المقتطف المنشور من هذا الخطاب، المختار ولد داداه، مرجع سابق، ص3.

32. المرجع السابق، ص461–470.

33. لمزيد من المعلومات عن هذا النزاع، راجع: محمد سالم الصوفي، مرجع سابق؛ و"أزمة الصحراء الغربية"، الجزيرة نت، المعرفة: ملفات خاصة 2003، في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7A2071CO-ABD3-4CD9-8EB5-3590E75FAA3B.htm

و«مشكل الصحراء الغربية (البوليزاريو)»، ضمن ملف:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/polesario/index.htm

34. تقع ولاية تندوف في الجنوب الغربي للجزائر، وتبعد عن عاصمة البلاد مسافة 1750 كيلومتراً.

35. البوليساريو هي اختصار باللغة الإسبانية للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، التي تأسست في 10 أيار/ مايو 1973، وهي حركة تسعى لاستقلال الصحراء الغربية. لمزيد من المعلومات عن الجبهة ونشأتها وتاريخها، انظر:

Ahmed Baba Miske, *Front polisario, l'âme d'un peuple* (Paris: Ed. Rupture, 1978).

و"جبهة البوليساريو" في موسوعة Wikipedia، وموقع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (ملف: التاريخ)، ضمن الرابط:

http://www.rasd-state.ws/pfpolisario.htm

36. ولد في الصحراء الغربية عام 1948، وقتل داخل الأراضي الموريتانية بعد مطاردة له تمت عقب هجوم قاده ضد العاصمة الموريتانية نواكشوط عام 1976. راجع سيرة حياته ومقتله في: «نبذة عن حياة الولي مصطفى السيد»، ضمن موقع البوليساريو http://polissario.maktoobblog.com؛ وأحمد لحبيب الصحراوي: «نبذة عن حياة زعيم جبهة البوليزاريو الأول ورمز الشعب الصحراوي»، على الرابط:

http://www.aljezeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-41565.html

37. راجع رواية المختار ولد داداه عن فحوى ذلك اللقاء في: المختار ولد داداه، مرجع سابق، ص640-642.

38. المرجع السابق، ص 493.

39. راجع بشأن تلك الأحداث: المختار ولد داداه، مرجع سابق، الصفحات 541-542 و636 وما بعدها، ومقابلة برتراه فيسار دي فوكو (ولد كيجه) مع المصطفى ولد الولاتي المنشورة في صحيفة *Le Calame* الصادرة في 15/ 7/ 2008 تحت عنوان:

Ould Kaigé, "Trente ans après le 10 juillet, Mustapha Ould Mohamed Saleck parle à Ould Kaigé de la situation du pays avant le putsch, du scénario de l'opération et des conséquences pour la Mauritanie." *Le Calame*, 15/7/2008; and Philipe Marchesin, *Tribus, ethnie et pouvoir en Mauritanie* (Paris: Karthala, 1992), 150 & suivantes.

40. راجع مقابلة برتراه فيسار دي فوكو (ولد كيجه) مع المصطفى ولد الولاتي، المرجع السابق.

41. Philipe Marchesin, Tribus, ethnie et pouvoir, op.cit., 153. ويقول المختار ولد داداه في حديثه عن "إعادة توحيد الوطن" في الصفحة 637 من كتابه (مرجع سابق)، إن عدد الجيش وقوات الأمن جميعاً لم يكن يتجاوز حوالي 3000 رجل عند بدء الحرب؛ بينما يذهب المختار ولد السالك في تعليل أسباب انقلاب 10 تموز/ يوليو، وهو أحد منفذيه الرئيسيين، إلى أن الجيش الموريتاني في بداية الحرب لم يكن يتجاوز ستة آلاف رجل بما في ذلك الحرس والدرك.

42. محمد محمود ولد ودادي، **الوزير، تجربة وزير مدني في حكم عسكري (1985-1987)** (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2008)، حيث جاء في الصفحة 118 منه قوله: «كانت... حرب الصحراء مصدراً رئيساً لثراء العديد من السفراء والضباط والموظفين. وكانت تلك الحرب بالعموم وسيلة سياسية وعسكرية لتغطية الكثير من الممارسات التي كسب بعض الناس من ورائها مليارات الأواقي. فالضرورة السياسية، حتمت مثلاً إعفاء عدد من التجار والموظفين من دفع الضرائب الجمركية على بضائع كثيرة، سعياً لكسب ودهم خاصة إن كانوا من المنطقة الشمالية. كما مكنت ضباطاً عديدين على جبهة القتال من الاحتفاظ لأنفسهم "بصناديق" المال المخصصة لدفع رواتب جنودهم، مدعين أن العدو استولى عليها عند "هجومه"...».

43. المختار ولد داداه، مرجع سابق، ص17-18.

44. Philipe Marchesin, op.cit., 155.

45. يرجع بشأن عناصر تحليل هذه الفقرة إلى: Ould Mottaly, op.cit..

46. Philipe Marchesin, op.cit., 164.

47. Ould Mottaly, op. cit..

48. طرحت مشاركة فرنسا في انقلاب 12/ 12/ 1984 الكثير من التساؤلات، خاصة بالنظر إلى بعض التطورات التي سبقت ذلك الانقلاب؛ فمن ذلك زيارة رئيس أركان

القوات المسلحة الفرنسية، الجنرال جانو لاكاز Jeannou Lacaze، لموريتانيا في مهمة مساعٍ تجاه نظيره معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، وإلحاح فرنسا على مشاركة الرئيس محمد خونه ولد هيداله في القمة الفرنسية- الإفريقية في بجنبورا، ووضع طائرة تحت تصرفه، وقد رأى البعض أن كل تلك الخطوات تحمل أكثر من دلالة، في حين شكك البعض الآخر في ذلك الدور.

49. أكد بعض قادة "افلام" FLAM، فيما بعد، أن نسخة "البيان" التي وزعت على نطاق واسع في موريتانيا قد تم توزيعها من قبل "مصالح الاستخبارات" بعد أن قامت بتحريفها لإخافة المجموعة "البيضانية" وتبرير ما تم القيام به من انتهاكات ضد الزنوج الأفارقة، راجع: .Ould Mottaly, op. cit

50. تمثل ذلك في الطعن في هوية الآلاف من الزنوج الموريتانيين وتجريدهم من أوراقهم الإدارية وإبعادهم إلى السنغال ومصادرة ممتلكاتهم، ووضع آخرين موضع الشك والريبة، وإخضاعهم لمراقبة أمنية، وإشاعة جو من الكراهية والعداء بين البيض والسود. ودامت محنة هؤلاء المواطنين قرابة عقدين من الزمن قبل أن تبدأ سلطات ما بعد المرحلة الانتقالية الأولى عملية إعادتهم إلى وطنهم التي تواصلت ما بعد انقلاب 6 آب/ أغسطس 2008.

51. انظر:

Wane M.A, “Le conflit sénégalo-mauritaien au regard des problèmes de la valée du Sénégal,” Colloque: *Etat et société au Sénégal: Crises et dinamiques sociales* (Bordeaux, France: 22-25 octobre 1991); Jean Schmitz, “Hydropolitique du fleuve Sénégal(1975-1991), Problèmes fonciers, frontière et ethnicisation des conflits, Le Sénégal et ses voisins,” *Série Sociétés-Espaces-Temps*, 1994. sur le site: http://www.histoire-ucad.org/archives/index.php/component/search/schmitz. html?ordering=&searchphrase=all; Mohamed El Moctar Ould Saad, “Le fleuve Sénégal comme enjeu régional: de la "Colonisation agricole" à l'après-barrage (1818-2001),” in: *Les trajectoires d'un État-frotière, Espaces, évolution poliltique et transformations sociales en Mauritanie* (Dakar: CODESRIA, 2004), 90-112.

52. محمد محمود ولد ودادي، مرجع سابق، ص107–126.

53. يقال إن الرئيس محمد خونه ولد هيداله رفض برنامجاً قبل هذا يتضمن إجراءات اعتبرها دراماتيكية، وخصوصاً المتعلق منها بتخفيض العملة الوطنية "الأوقية"، وإن كانت قيادة انقلاب 1984 قد وجدت أمامها برنامج تقويم هيكلي جاهزاً للتوقيع مع البنك الدولي فبادرت إلى توقيعه. ورغم اطراد "الانزلاقات" على هذا الطريق ابتداء من عام 1985، إلا أن أول تخفيض رسمي للعملة لم يُقَم به إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1992، أي بعد أول انتخابات رئاسية. راجع:

Ould Mottaly, op. cit.

54. انظر:

Zekeria Ould Ahmed Salem, “La démocratisation au concret (1991-2002),” in: *Les trajectoires d'un État-frotière, Espaces, évolution poliltique et transformations sociales en Mauritanie* (Dakar: CODESRIA, 2004) 305-331.

Mohameden Ould-Mey, *Global Restructuring and Peripherical States. The Carrot and the Stick in Mauritania* (Boston, USA: Rowman & Littlefield Publishers, 1996).

55. يلاحظ الباحثان أن كل الأنظمة المتعاقبة في موريتانيا لجأت دائماً إلى الحديث عما أسمته "مؤامرة مدبرة من الخارج" لتفسير أزمة أو تبرير إجراءات قمعية، أو وسيلة لتشويه خصوم سياسيين محليين والنيل منهم. وقد أدت الظروف التاريخية التي أحاطت بنيل موريتانيا استقلالها، وكذلك الموقع الجغرافي للبلاد، إلى أن تكون فرنسا أولاً، ثم المغرب والسنغال ثانياً، وليبيا والعراق ثالثاً، الأطراف الخارجية الداعمة لمدبري تلك "المؤامرات" باستمرار.

56. كثرت الكتابات حول هذا الموضوع في عقد التسعينيات من القرن العشرين، ويمكن الرجوع في هذا الخصوص إلى الأبحاث التالية:

Christian Santoir, "Le conflit Mauritano-Sénégalais: la genèse, le cas des Peul de la vallée du Sénégal," *Cahier des Sciences Humaines*, n° 26(4)/1990 (553-576; Rep. Islamique de Mauritanie, Livre blanc sur le différend avec le Sénégal, Nouakchott, 1989 (Supplément *CHAAB*, 31 août 1989) ; J. Devisse et autres, " Fleuve Sénégal : La question frontalière," in: *Afrique contemporaine*, n° 154, 2/1990 (65-69); Charles Stewart, "Une interprétation du conflit mauritano-sénégalais," *Revue des mondes musulmans de la Méditerranée* (juillet 2004): 161-170; Charles Becker et André Lericollais, "Le problème frontalier dans la vallée Sénégalo- mauritanienne," *Politique africaine*, n 35, 1989 (149-155).

57. انظر:

"La tournée de M. Roland Dumas au Maghreb. Droits de l'homme et démocratisation au cœur des discutions franco-mauritaniennes," *Le Monde* du 7/4/1991.

58. راجع: السيد ولد اباه، «العلاقات الموريتانية ـ الأمريكية إلى أين؟» جريدة الشرق الأوسط، العدد 9942 (16/ 2/ 2006)، على الرابط:

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=99428&article=348605&search=السيد%20ولد%20أباه&state=true

59. المرجع السابق.

60. أعلن الوزير الأول الموريتاني الشيخ العافية ولد محمد خونا قرار الانسحاب في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1999، وجمدت موريتانيا نشاطاتها في تلك المنظمة ابتداءً من كانون الأول/ ديسمبر 2000. ويمكن الرجوع فيها أثارته من ردود فعل وقتها إلى مواقع أحزاب المعارضة، وخصوصاً موقع اتحاد القوى الديمقراطية الذي أصدر بياناً يندد بالقرار يوم إعلانه، انظر:

http://www.rfd-mauritanie.org/ar/document.jhtml?id=280

61. «الانتخابات الموريتانية بين التغيير والاستمرار في ظل التأثير الاجتماعي والموقف الدولي،» الجزيرة نت (3/ 10/ 2004)، ملف خاص عن الانتخابات الرئاسية الموريتانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/73852C4E-2BB4-4BE4-8A82-21-08-2009-k101-32A4217D48DB.htm

62. راجع عن تفاصيل الحادث ومقتل قائد أركان الجيش: جريدة **الشرق الأوسط**، العدد 896 (11/ 6/ 2003)، على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=8960&article=1756128&search=الموريتاني%20الجيش%20أركان%20قائد%20مقتل&state=true

وكذلك موقع **الجزيرة نت** (03/ 10/ 2004)؛ و**التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003/ 2004** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، فقرة: قضايا مغاربية، على الرابط:

acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB56.HTM

63. يتعلق الأمر بالهجوم الذي قامت به فجر ذلك اليوم وحدة من الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، مكونة من حوالي 150 عنصراً، على كتيبة من الجيش الموريتاني ترابط في بلدة "المغيطي" في شمال شرقي موريتانيا قرب مثلث الحدود الموريتانية الجزائرية المالية على بعد 400 كلم شرقي مدينة الزويرات، وقد قتل في ذلك الهجوم الإرهابي 15 عسكرياً موريتانياً، بينهم النقيب قائد الثكنة، وجرح 13 آخرون، وتم الاستيلاء على سيارات الكتيبة ومعداتها العسكرية. وكان وقع تلك العملية قوياً على الجيش الموريتاني، وشكل أحد الأسباب المباشرة للإطاحة بمعاوية ولد سيدي أحمد الطايع في 3 آب/ أغسطس 2005. راجع تفاصيل الحادث في موقع **الأخبار**: http://www.alakhbar.info، بتاريخ 7/ 6/ 2005؛ وراجع أيضاً مقالة بعنوان: «موريتانيا والظاهرة السلفية الجهادية.. إمكانية الاحتواء وخيار المواجهة!!» على الرابط:

http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=257863

64. مفردها أوليغرشية Oligarch, Oligarchie: كلمة يونانية: ὀλιγαρχία (أوليجارخيا)، وتعني جماعة تستأثر بالمنافع المادية للسلطة؛ وهي في صيغتها الموريتانية تحالف مغلق بين مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة قبلية أو جهوية أو أيديولوجية، بينهم موظفون ومسؤولون في شتى القطاعات العامة، وتجار كبار

قادرون على تبييض المال العام؛ ويهدف هذا التحالف إلى حماية مصالحه الخاصة، على حساب المصلحة الوطنية.

65. أصدر توصيات في ثلاثة محاور وردت في التقرير المؤقت للجنة الوزارية المكلفة بالمسلسل الديمقراطي الانتقالي، في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، نشر في الموقع الرسمي للحكومة الموريتانية http://www.mauritania.mr.

66. راجع تلك النقاط على الرابط:
http://ufpweb.org/ar/spip.php?page=recherche&recherche=%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF%D8%A7%D8%AA

67. يطلق مصطلح قوى التغيير على المجموعات التي رفعت شعار معارضة نظام معاوية ولد الطايع؛ ومن أشهرها على مستوى الداخل (تمثيلاً لا حصراً): حزب تكتل القوى الديمقراطية http://www.rfd-mauritanie.org الذي يتزعمه أحمد ولد داداه، وحزب اتحاد قوى التقدم http://fr.ufpweb.org ذو المرجعية اليسارية، الذي يتزعمه محمد ولد مولود، وحزب التحالف الشعبي التقدمي http://app.mr ذو المرجعية الناصرية، الذي يتزعمه مسعود ولد بلخير، زعيم الدفاع عن حقوق الفئات التي كانت قديماً تعرف باسم "العبيد". وقد انضم إلى هذه الأحزاب الثلاثة منذ أحداث 2005 تكتلات سياسية جديدة؛ أبرزها حزب تواصل (الإخوان المسلمون http://www.partitawassoul.com)، بزعامة محمد جميل ولد منصور، وحزب حاتم http://www.hatem.mr المنبثق من حركة فرسان التغيير ذات الجذور العسكرية، والتي قادت المحاولة الانقلابية في 8 حزيران/ يونيو 2003 ضد نظام معاوية ولد الطايع، ويتزعم هذا الحزب الرائد السابق صالح ولد حننة قائد الانقلاب المذكور، وحزب التحالف من أجل العدالة والديمقراطية المؤسس عقب الانتخابات الرئاسية عام 2007 حول أحد المرشحين لتلك الانتخابات هو صار إبراهيما الزعيم الحالي للحزب. ومن أشهرها على مستوى الخارج، قوات تحرير الأفارقة الموريتانيين http://mauritanie-net.com؛ وضمير ومقاومة

http://www.conscienceresistance.org؛ وجبهة المعارضة، والمنبر الموريتاني للإصلاح http://www.Isslah.net.

68. المختار السالم، «من هم المستقلون؟»، جريدة الخليج الإماراتية، ووردت في موقع المشهد الموريتاني بتاريخ 10/ 8/ 2006 على الرابط:
http://www.almashhed.com/~almashhe/vb/showthread.php?t=6609

وراجع أيضاً: ميشال أبو نجم، «رئيس المجلس العسكري الموريتاني»، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10165 (27/ 9/ 2006)، على الرابط:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10165&article=384684&search=ميشال%20أبو%20نجم&state=true

69. كان خطاب الرئيس علي ولد محمد فال يوم 27 كانون الثاني/ يناير 2007 أمام رؤساء البلديات بقصر المؤتمرات، وقد تلاه في يوم 1 شباط/ فبراير 2007، مرسوم إلغاء تأثير البطاقة البيضاء في الانتخابات الرئاسية المقررة. راجع "تطور الأحداث" في تقرير المرصد العربي للانتخابات، الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات http://www.intekhabat.org، وراجع تلخيص الخطاب الشفهي الذي ألقاه علي ولد محمد فال على موقع الجمهورية الإسلامية الموريتانية http://www.mauritania.mr.

70. وهو الدعم الذي أقر به الرئيس المنتخب من بعد، قائلاً في مقابلة مع قناة الجزيرة أذيعت يوم الجمعة الأول من آب/ أغسطس 2008: «إن الفترة الانتقالية شهدت دعم بعض الضباط لبعض المرشحين وأنا من بين المرشحين الذين تم دعمهم من قبل الجيش وتحديداً الضابطين اللذين أَعْتَمِدُ عليهما في كافة الأمور الأمنية حالياً».

71. يقول أحمد ولد داداه أحد المتنافسين الرئيسيين على الفوز في انتخابات آذار/ مارس 2007: «الواجب يحتم علي أن أعترف بأن هذه الانتخابات – وإن كانت شفافة تقنياً – فإنها لم تكن حرة، نظراً للضغوط، واستغلال النفوذ الذي مارسته شخصيات

عسكرية ومدنية تشغل أعلى المناصب في هرم الدولة، فدعاية بعض الأحزاب وتشجيع الترشحات المستقلة في الاستحقاقات البلدية والبرلمانية والرئاسية، واستخدام وسائل الدولة التي وجهت لتمويل حملات المرشحين المستقلين، كل هذا أظهر أن الحياد المعلن كان خداعاً، لوجود آلية لدعم العديد من الترشحات المستقلة، المنسقة كلها من مركز واحد يحدد الأهداف والتكتيكات ويصرف الأموال ويوزع أشخاص الحملة». خطاب في مؤتمر حزبه بتاريخ 26/ 6/ 2008. راجع الخطاب الافتتاحي في موقع الحزب:

http://www.rfd-mauritanie.org/ar/document.jhtml.?id=1709

72. ضَمّن هؤلاء مجمل ملاحظاتهم عن مسار المرحلة الانتقالية التي واكبوها منذ البداية وما عرفته من منعرجات وعمليات اقتراع في تقاريرهم المختلفة التي من أشملها وأكثرها دقة:

"Rapport final de la mission d'observation électorale de l'Union européenne en Mauritanie, avril 2007," in: http://www.eueommauritania.org; Mission d'observation électorale de l'Union européenne en Mauritanie, "Elections municipales, législatives 2006 et présidentielles 2007," *Rapport final*, Nouakchott, Mars 2007; International Crisis Group, "La transition politique en Mauritanie: Bilan et perspectives," *Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord* N°53- 24 avril 2006, Rap2; Club de Madrid, "Mauritanie, Les défis d'un pari de démocratisation," *Rapport de la mission d'évaluation du Club de Madrid, 20 février – 1er mars 2006*. Rap3.

وكذلك منصف المرزوقي وعبدالوهاب معطر، تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان عن الانتخابات الرئاسية في موريتانيا، آذار/ مارس 2007، انظر:

http://www.achr.nw/art170.htm

73. حول اجتماع المجموعة الاستشارية حول موريتانيا في 4 - 6 كانون الأول/ ديسمبر 2007 في باريس الذي وعد فيه المانحون بدعم برنامج الاستثمار الموريتاني بأكثر من

مليـاري دولار خـلال السنوات 2008–2010؛ انظـر: سـلمى وحيـدي، «موريتانيـا: تحديات الديمقراطية الناشئة»، الواردة في نشرة الإصلاح العربي التي تصدر عن مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 2007، المجلد 5، العدد 10، انظر:

http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21045&lang=ar

74. راجع عن تسلسل الأحـداث: مقـال عبـدالودود ولـد الـشيخ «الأزمـة الدسـتورية والسياسية في موريتانيا»، موقع الجزيرة نت، ملف مركـز دراسـات الجزيـرة، بتـاريخ 21/ 12/ 2008، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/73852C4E-2BB4-4BE4-8A82-21-08-2009-k101-32A4217D48DB.htm

وكذلك وكالة الصحافة الفرنسية فرانس برس بتاريخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007؛ ومحمد محمود أبو المعالي، «سياسة العصا والجزرة في مواجهة "ثورة الجياع"» بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، انظر:

http://www.swissinfo.ch/ara/search/Result.html?siteSect=882&ty=st&sid=8433472

75. أقيلت حكومة الزين ولـد زيـدان وعُـيِّنَ خلفـه يحيـى ولـد أحمـد الواقـف بتـاريخ 6 أيار/ مايو 2008، وأُعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة بتـاريخ 11 أيـار/ مـايو 2008؛ راجع عبدالودود ولد الشيخ، مرجع سابق.

76. أسقطت حكومة الرئيس الثانية لأن أوليغرشيات معينة كان لهـا فيهـا نـصيب الأسـد على حساب أوليغرشيات أخرى، فأقالها الرئيس واحـتفظ بـرئيس الـوزراء وبـبعض الوزراء المحسوبين على الأغلبية، ولم يعين في الحكومة الجديـدة منتـسبين للمعارضـة. وتم الإعلان عنها في 30 حزيران/ يونيو 2008، انظر:

http://www.weyak.ae/channels/news/article/view/lang/ar/id/1063686#

77. راجع مقال أبي الحسن، «السلطان الحائر»، المنشور في موقع تقدمي بتاريخ 27/ 07/ 2008، انظر:

http://www.taqadoumy.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1668&Itemid=41

وهيثم مناع، «المؤسسة العسكرية والديمقراطية في موريتانيا»؛ موقع محيط بتاريخ 11/ 08/ 2008، انظر: http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid.=154251

78. راجع عن هذه الأحداث: نص «مذكرة حول الأزمة السياسية القائمة في موريتانيا»، قدمها حزب تكتل القوى الديمقراطية إلى وفدي جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، بتاريخ 8/ 11/ 2008، على الرابط:

http://www.almashhed.com/vb/archive/index.php/t-27137.html

79. راجع التقرير الختامي لهذه الأيام التشاورية في موقع المشهد الموريتاني على الرابط:

http://www.almashhed.com/vb/archive/index.php/t-29274.htm

80. إن أهم ما تم القيام به من إجراءات هو رفع شعار محاربة الرشوة والفساد ونهب المال العام، وتخفيض أسعار بعض المواد الأساسية للحد من غلاء المعيشة ومساعدة الطبقات الأكثر فقراً، والتقدم خطوات على طريق حل الأزمة العرقية المعقدة التي فجرتها أحداث عام 1989، حلاً يجنب انفجاراً خطيراً جديداً بين مكونات الشعب العرقية، ويعيد لحمة الأخوة والتضامن بين كافة فئاته، وقطع العلاقة مع إسرائيل الذي ظل مطلباً شعبياً ملحاً لدى أغلب المواطنين. وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى: عبدالله حافيظي، «الجنرال محمد ولد عبدالعزيز....»، المنشورة بتاريخ 27 نيسان/ إبريل 2009 في موقع موريتانيد/ فضاء موريتانيد الحر: http://www.mauritanid.net.

81. راجع: وكالة الأخبار المستقلة بتاريخ 13/ 3/ 2009 بعنوان، «القذافي في موريتانيا... إخفاق ونجاحات»، على الرابط:

http://www.alakhbar.info/5632-0--f-CC0C-C----0--FCF.html

82. راجع النص الكامل لاتفاقية داكار باللغة الفرنسية في موقعي:

http://www.mauritanidees.fr/Texte-integral-accord-cadre-de-Dakar-entre les trois grands poles politiques mauritaniense; http://fr.allafrica.com/stories/200906030493.html (Accord cadre de Dakar entre les trois grands poles politiques mauritaniens 3 Juin 2009)

83. دارت المفاوضات بين فرقاء الأزمة السياسية الموريتانية الثلاثة المؤلفين من ممثلي رئيس المجلس العسكري المستقيل الجنرال محمد ولد عبدالعزيز؛ والجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية؛ وتكتل القوى الديمقراطية الذي يرأسه زعيم المعارضة أحمد ولد داداه. وتم التوقيع على الاتفاق المذكور بالأحرف الأولى في 3 حزيران/ يونيو 2009 في داكار، فيما تم التوقيع النهائي عليه في اليوم التالي بنواكشوط بحضور زعماء الأطراف الموريتانية الثلاثة والرئيس السنغالي عبدالله واد وممثلين عن لجنة الاتصال الدولية حول موريتانيا، انظر المرجع السابق.

84. انظر موقع تكتل القوى الديمقراطية، على الرابط:

http://www.rfd-mauritanie.org/ar/document.jhtml?id=2233

كما تضمن تقرير فيوليت داغر، «موريتانيا ورئاسيات 2009»، بتاريخ 8/ 8/ 2009، أهم المآخذ التي أبداها المترشحون على انتخابات 18 تموز/ يوليو 2009. وفيوليت داغر مراقبة من اللجنة العربية لحقوق الإنسان، وتكاد تكون الوحيدة من المراقبين الدوليين التي شككت في شفافية تلك الانتخابات، وقد ورد تقريرها في:

http://www.achr.nu/art699.htm

85. جاء في النقطة السادسة من المحور الأول من اتفاقية داكار، المتعلق بالفترة الانتقالية التوافقية، ما نصه : «... تنهض حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بمهمة استمرار الدولة وتسيير شؤون البلد والسهر على تطبيق هذا الاتفاق، ولاسيما فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات المناسبة لتنظيم وحسن سير الانتخابات الرئاسية؛ مع العلم أن عمل وقرارات أي حكومة انتقالية تخضع لضرورات السير الطبيعي للمؤسسات،

ولاستقرار الإدارات العمومية واستمرار العلاقات الدولية للبلد، وأن مؤسسات وهيئات الدفاع والأمن تقوم بمهامها في إطار الدستور وقوانين الجمهورية» التي تنص على تبعيتها للسلطة التنفيذية. نص اتفاقية داكار، مرجع سابق.

86. راجع نص الخطاب في الموقع الرسمي للحكومة الموريتانية:
http://www.mauritania.mr

87. محمد عبدالحي، «النظام التعليمي الموريتاني: حصاد الهشيم»، دراسة منشورة في موقع الحدث: http://www.alhadath.info/maqalat/2/13/php

88. راجع عن هذا النشاط الأمريكي – الأوروبي في موريتانيا خاصة، وغرب إفريقيا عامة، محمد السالك ولد إبراهيم، «موريتانيا.. شبح "القاعدة" أم لعنة النفط؟»، مقالة منشورة في موقع **التجديد العربي**، انظر:
http://www.arabrenewal.org/articles/10940/1/aaeNiECaiC-OEI-quotCaPCUIEquot-Aa-aUaE-CaaYO-/OYIE1.html

89. استُعمل مصطلح "فرنسا إفريقيا" منذ 1997 للتشهير بالعلاقات الفرنسية – الإفريقية التي يحركها بعض ذوي المصالح الخاصة من الرتبة الثانية في الساسة الفرنسيين، ومن الزعامات الإفريقية المشبوهة في المستعمرات الفرنسية السابقة، على نحو ما جرى في أزمة ساحل العاج وقضية شركة "إلف" الفرنسية، راجع مصطلح فرنسا إفريقيا Françafrique في: http://fr.wikipedia.org.

نبذة عن المؤلفَين

محمد المختار ولد السعد: حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة التاسع من إبريل في تونس العاصمة عام 2000.

يعمل في دائرة القضاء في أبوظبي منذ حزيران/ يونيو 2009 وحتى الآن. وكان قد عمل بالتدريس والبحث في جامعة نواكشوط (1985-2004)، وتولى رئاسة قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (1986-1993)، وأسس بها مخبر البحوث والدراسات التاريخية (1991-1993).

ألف عدداً من الكتب والدراسات منها: **الإمارات والنظام الأميري الموريتاني** (أبوظبي: 2007)؛ و**عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة**، سلسلة **دراسات استراتيجية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)؛ و**العلاقات التجارية والسياسية بين إمارة الترارزة والفرنسيين من 1659 إلى 1860** (الرباط: معهد الدراسات الأفريقية، 2002)، **الفتاوى والتاريخ** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2002)؛ و**تاريخ موريتانيا، فصول ومعالجات** (نواكشوط: مخبر البحوث والدراسات التاريخية، 1999، "مؤلَّف مشترَك")؛ و**تاريخ القضاء في موريتانيا من عهد المرابطين إلى الاستقلال** (تونس: المدرسة الوطنية للإدارة 1997، "مؤلَّف مشترَك")؛ و**البنى القبلية بين الثبات والتغير من خلال مسألة العاقلة** (قيد النشر، "مؤلَّف مشترَك"). وترجم وأعد للنشر عدداً من النصوص كان آخرها مذكرات الرئيس الموريتاني الأسبق المختار ولد داداه، **موريتانيا على درب التحديات** (باريس، كارتيلا، 2006). كما نشر له باللغة الفرنسية:

Le fleuve Sénégal comme enjeu régional: de la "Colonisation agricole" à l'"après barrage" (1818-2001), in: *Les trajectoires d'un État-frontière* (90-112), Dakar, Codesria 2004 (collectif) ; "La A'qila dans la jurisprudence maure: Communauté d'intérêt et référentiel identitaire", IEA, Rabat 2001.

محمد عبدالحي: حاصل على شهادة الدكتوراه في النقد الأدبي الحديث من جامعة منوبة في تونس العاصمة عام 1996.

عمل أستاذ تعليم عالٍ بشبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 2001، ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية فيها (2004-2006)، ومساعد وكيل كلية التربية والعلوم الأساسية في فرع الفجيرة من الجامعة نفسها (2005-2006)، ثم وكيلاً للكلية (2006 – حتى الآن). كما عمل بالتدريس بقسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة نواكشوط (1987-2001)، وتولى رئاسة قسم اللغات والترجمة فيها (1990-2001)، وعضوية لجنة التعليم العالي في موريتانيا (1990-1999).

ألف عدداً من الكتب والدراسات؛ منها: **التنظير النقدي والممارسة الإبداعية: دراسة لأعمال ستة نقاد/ شعراء معاصرين** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2001)؛ و**الظاهرة اللغوية: الأصل والتطور وآفاق المستقبل** (أبوظبي: 2005)؛ و**الوسيط في الأدب الموريتاني الحديث** (نواكشوط: 1997، "مؤلَّف مشترَك")؛ و**التجديد في الأدب الموريتاني الحديث** (قيد النشر)؛ و«علم العمران الخلدوني: قراءة في مقدمة ابن خلدون»، **مجلة التاريخ العربي**، العدد 39 (الرباط: آذار/ مارس 2006)؛ و«اللغة العربية والعولمة الثقافية»، **مجلة التعليم**، 34 (نواكشوط: 2003)؛ و«المثقف: المنزلة والدور»، **مجلة المعرفة**، 347 (دمشق: 1992)؛ و«مفهوم الشعر بين المصدرين العربي والغربي»، **مجلة المعرفة**، 385 (دمشق: 1995)؛ و«المنظور الروائي في ثلاث روايات موريتانية»، **حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، 2 (نواكشوط: 1992).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 – 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58. علي أسعد وطفة — واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59. هيثم أحمد مزاحم — حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60. منقذ محمد داغر — علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61. رضا عبدالجبار الشمري — البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62. خليل إسماعيل الحديثي — الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63. علي سيد فؤاد النقر — السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64. خالد محمد الجمعة — آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65. عبدالخالق عبدالله — المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي — التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67. الطاهرة السيد محمد حمية — سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68. عصام سليمان الموسى — تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69. علي أسعد وطفة — التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70. أسامة عبدالمجيد العاني — المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71.	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72.	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73.	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74.	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75.	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76.	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77.	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية – الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

.97	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
.98	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
.99	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
.100	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
.101	محمد علي داهش وزواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
.102	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
.103	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
.104	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
.105	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
.106	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
.107	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
.108	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
.109	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
.110	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
.111	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112. صفات أمين سلامة — أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي — الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي — استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد — عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان — العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم — إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم — حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي — تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي — الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد كيالي — مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد — خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124. سعد غالب ياسين — نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125. عادل ماجد — مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126. سهيلة عبد الأنيس محمد — العلاقات الإيرانية – الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف

140.	حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141.	خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142.	محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143.	عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144.	مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145.	شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146.	شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147.	عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148.	صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية – الأوربية
149.	محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: **الكتب**: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. **الدوريات**: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 بنك أبوظبي الوطني، فرع الخالدية، ص.ب: 46175 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

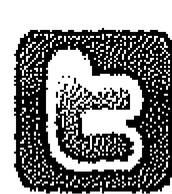
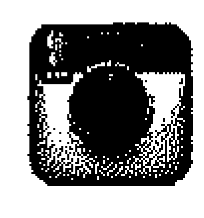
ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

موقع المركز على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

موقع الإصدارات على الإنترنت: http://www.Books.ecssr.ae




/ Books.ecssr

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203







مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae